



تحسين

إعداد الرسائل والأطروحات العلمية

إرشادات ونصائح في سبيل تحقيق الرصانة

د. عطية حسين أفندي

أستاذ الإدارة العامة المتفرغ

2012 م

مدخل لازم

التفكير العلمى - البحث العلمى

مصادر المعلومات فى الإدارة العامة- البيانات الجاهزة

* التفكير العلمى

ظل مفكرنا الكبير الراحل د.فؤاد زكريا طوال حياته مدافعاً عن دور العقل فى الخروج بوطننا العربى من الواقع الأليم الذى يحفل بالتخلف العلمى والجمود الفكرى والاستبداد السياسى، وكم حثنا على إتباع منهج التفكير العلمى فى شتى جوانب حياتنا.

ويعرف عالمنا الراحل التفكير العلمى بقوله "هو ذلك النوع من التفكير المنظم الذى يمكن أن نستخدمه فى شئون حياتنا اليومية أو فى النشاط الذى نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة أو فى علاقتنا مع الناس ومع العالم المحيط بنا".

إنه فى كل لحظة من حياتنا الواعية باستمرار تفكيرنا ويعمل عقلنا بلا إنقطاع لكن نوع التفكير الذى نسميه "علمياً" لايمثل إلا قدرأ ضئيلاً من هذا التفكير الذى يعمل دون توقف، ذلك أن عقولنا فى جزء كبير من نشاطها لا تعمل بطريقة منهجية منظمة وإنما تسير بطريقة أقرب إلى التلقائية والعفوية.

والتفكير العلمى لا يعنى حشد المعلومات العلمية، ولا معرفة طريقة البحث فى ميدان معين من ميادين العلم وإنما هو طريقة فى النظر إلى الأمور تعتمد أساساً على العقل والبرهان المقنع بالتجربة أو بالدليل، وهى طريقة يمكن أن تتوافر لدى إنسان لم يكتسب تدريباً خاصاً فى أى فرع من فروع العلم.

ويجمل الكتاب أبرز سمات التفكير العلمى فى خمس أولها: التراكمية وثانيها التنظيم وثالثها البحث عن الأسباب ورابعها الشمولية وخامسها وأخرها الدقة واليقين.

وإذا ما راجعنا أعمال "رينيه ديكرت" لوجدناه يقدم منهجاً كلياً شاملاً يستلهم المناهج التى تستعملها الرياضيات ولكن بطريقة أعم، وهو يعتمد على عمليتين ذهنتين فى الأساس هما (الحدس) و(الاستنباط)، الأول هو الإدراك الذهنى المباشر لحقيقة مستكفية بذاتها. وتفرض نفسها إطلاقاً مثل ذلك: أن أى كائن مفكر، وأن المثلث ذو أضلاع ثلاثة، أما الاستنباط فهو "الحركة المتصلة غير المتقطعة، حركة فكر يدرك كل شىء ببداهة" وهو يدرك الرابطة

الضرورة التي تصل بين حقيقتين وجدناهما بالحدس ويصبح المنهج أن تستعمل الحدس والاستنباط استعمالاً حسناً.

ويقدم لنا "ديكارت" في القسم الثاني من كتابه "مقال في المنهج" أربعة قواعد:

القاعدة الأولى: أن لا أتقبل شيئاً قط على أنه حق مالم أتبين بالبداهة أنه كذلك، بمعنى أن أتجنب التعجل والسبق إلى الحكم وأن لا أدخل في أحكامي إلا ما يعرض لذهني بقدر من الوضوح والتميز لا يدع لي سبباً لوضعه موضع الشك.

القاعدة الثانية: أقسم كل واحدة من المعضلات التي سأختبرها إلى أجزاء بقدر ما في الوسع وبقدر ما تدعو الحاجة إلى حلها على خير الوجوه.

القاعدة الثالثة: وهي تعتمد، كالثانية، على الاستنباط وتوصي بأن نقود أفكارنا بترتيب مبدئين من أبسط المعطيات وأيسرها معرفة.

القاعدة الرابعة: أن أعمل في جميع الأحوال من الإحصاءات الكاملة والمراجعات الشاملة ما يجعلني على يقين من أنني لم أغفل شيئاً، وحين ينطبق هذا الإحصاء على المعطيات الحسية يصبح هو الاستنباط التجريبي.

فإذا تقدمنا خطوة أخرى نحو "المنهج العلمي" لوجدنا أن التوصل إلى معرفة تتمتع باحتمال كبير أن تكون معرفة صحيحة يتم عبر التأكد من صدقها باستخدام منهج يعتمد عليه، ونبادر هنا إلى موقف المنهج أو المنهاج لغوياً فنجد: نهج الطريق نهجاً؛ وضح واستبيان، ونهج الطريق بينه وسلكه، انتهج الطريق: استبانته وسلكه، والمنهاج هو الطريق الواضحة والخطة المرسومة، والمنهج هو الطريق المستقيم الواضحة (المعجم الوجيز).

المنهج العلمي إذن هو طريقة للتأكد (أو التحقق) من صدق المعرفة العلمية وفي ذات الوقت طريقة للتوصل إلى مثل هذه المعرفة.

وللتمكن من التفكير العلمي عدة فوائد نوجزها في الآتي:

- التنظيم قبل الذكاء.
- التأكد من حقيقة المعارف الإعلامية والإعلانية.
- اكتساب قيمة مضافة حياتية.
- تعلم طرح الأسئلة أو إثارة التساؤلات.
- القدرة على التعامل مع الجديد المختلف.
- القدرة على التصحيح المباشر السريع.
- تحويل الطلاب والباحثين إلى مفكرين.
- إكتساب النظرة العلمية.

وهنا يطل علينا مصطلح "العقلانية"، وغنى عن البيان أن العقل هو إحدى أعظم عطايا

الله سبحانه وتعالى للإنسان، وأن إحدى ظواهر عمله هي ظاهرة "التفكير"، فإذا ما سار هذا

التفكير بطريقة منطقية إبتداء من المقدمات حتى نصل إلى النتائج وصفناه بأنه "تفكير عقلاني"، وهذه العقلانية تعنى القدرة على إختيار أفضل الوسائل وأكثرها ملاءمة لتحقيق الأهداف وإعلاء القيم ونجد في التفكير عقلانية صورية وفي العمل والحركة عقلانية موضوعية.

وقد ميز "ماكس فيبر" بين أنواع الحركة العقلانية بحيث أن التي تتوجه نحو الهدف تهتم بالاستخدام المؤثر للوسائل المتاحة بما يحقق الأهداف المأمولة، في حين أن الحركة الموجهة نحو القيم تهتم بالتوافق مع المعايير والمستويات الأخلاقية.

وبدون الدخول في تفصيلات ليس هذا مقامها نقول بأن نموذج العقلانية يفترض أن الفاعلين سوف يؤسسون قراراتهم على أفضل المعلومات المتوافرة حتى يصلوا إلى أهدافهم بأقل تكلفة ممكنة.

* البحث العلمي

تعرف معاجم اللغة (البحث) بأنه "طلب الشيء بعيد المنال" و "السؤال عن الغائب" و "التنقيب عن المتخفى والكامن" و "الغوص وراء المستكين".

وأن (البحث) مصدر (بحث) بمعنى فتش - نقب - تحرى - غاص - تعمق - تحقق.....

وإصطلاحاً يعنى (البحث) التقصى المنظم عن الحقيقة، التقصى المنظم نحو زيادة وتنمية المعرفة إنه عملية فحص دقيق للكشف عن معلومات أو علاقات جديدة ولزيادة المعرفة المتاحة للناس أو التحقق منها.

وكلمة (علمي) تعنى إتباع قواعد محددة وإجراءات منظمة معروفة في إعداد البحث.

إذن البحث العلمي نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة أو المفسرة.

بمعنى آخر يهدف البحث العلمي بصورة عامة إلى الوصول إلى إجابات محددة للسؤالات المثارة حول ظاهرة معينة أو مشكلة بعينها تؤرق الإنسان وتحيره، وذلك من خلال خطوات ثلاث رئيسة هي التحديد الدقيق للظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة ووضع الفروض المبدئية التي تساعد على الحل، وتحديد الإجراءات اللازمة لإختبار تلك الفروض والوصول إلى الحل المبتغى، ساعين نحو الفهم، التنبؤ، والضبط والتحكم في الظاهرة المعنية.

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالبحث العلمي ولعل ذلك يرجع إلى تعدد أساليب البحث وعدم التحديد الدقيق لمفهوم العلم. وفيما يلي عرض لعدد من التعريفات الخاصة بالبحث العلمي:

- هو التقصى المنتظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها، وهو جهد علمي يهدف إلى إكتشاف الحقائق الجديدة والتأكد من صحتها وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة، وكذلك هو عرض مفصل أو دراسة متعمقة

تمثل كشافاً لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة وإضافة شىء جديد لها أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها.

وعلى الرغم من تعدد هذه التعاريف إلا أنه يمكن القول بأنها تشترك جميعها فيما يلي:

- البحث العلمى محاولة منظمة تتبع أسلوباً أو منهجاً معيناً ولا تعتمد على طرق غير علمية.
- يهدف البحث إلى زيادة الحقائق التى يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة معارفه، وبذلك يكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.
- يختبر البحث العلمى المعارف والعلاقات التى يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها وإثباتها والتأكد منها تجريبياً.
- يشمل البحث العلمى جميع ميادين الحياة ومشكلاتها.

ويمكن تقسيم البحوث العلمية إلى:

بحث وصفى: وهو البحث الذى يتناول عرض ظاهرة أو مشكلة ما من حيث طبيعتها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها...إلخ، وفى هذه الحالة فإن الباحث يكون غير ملزماً بالوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

وبحث تفسيرى (انتقادى): ويسعى الباحث فى هذه الحالة إلى الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، وذلك من خلال تجميع وتحليل البيانات وتحديد البدائل التى يمكن من خلالها حل المشكلة أو تفسير الظاهرة، ثم تقييم هذه البدائل واختيار الحل المناسب، مع توضيح أسباب اختيار وتفضيل هذا الحل. ثم هناك البحث الكامل وهو ذلك النوع الذى يجمع ما بين كل من البحث الوصفى والبحث التفسيرى.

بالإضافة إلى ذلك يوجد أيضاً:

- بحوث أساسية: توجد فى المكتبات.
 - بحوث تطبيقية: تجرى فى المعامل.
 - بحوث تطويرية: تهدف إلى تطوير جودة منتج معين.
- ويوجد ثلاث مستويات للبحوث الأكاديمية هى:
- الدراسة أو المقال (البحث القصير):

يهدف هذا النوع إلى تدريب الطالب أو الباحث على استعمال الوثائق والكتب والدوريات العلمية وهو تتيح الفرصة للباحث لإظهار مقدرته على ترتيب وتحليل البيانات وإستخلاص النتائج منها.

وهى بحث طويل نسبياً يقوم الباحث بإعداده خلال فترة زمنية محددة ويتم مناقشته أمام الأساتذة، وتعتبر رسالة الماجستير مرجعاً علمياً كما تعتبر مساهمة علمية في حقل الإختصاص.

ويختار الباحث- في رسالة الماجستير- مشكلة من المشكلات التي يريد أن يتصدى لها ويضع لها افتراضاً بالحل الممكن لها، ويجب أن تظهر نتائج الباحث التي توصل إليها من بلورة وجهات النظر المختلفة والمواد العلمية التي حصل عليها بترتيب منطقي في الرسالة، وعلى الباحث- في كتابته للرسالة- أن يوضح تفوقه في التراكيب اللغوية (العربية والإنجليزية...) كما يجب أن يوضح قدرته على شرح المبادئ والمشكلات الأساسية المرتبطة بالموضوع، فضلاً عن ضرورة أن تحتوى الرسالة على دراسة ميدانية لقياس قدرة الباحثين على تجميع البيانات من مصادرها الأولية ومعالجتها والاستفادة منها.

الأطروحة (رسالة الدكتوراه)

يقصد بالأطروحة طرح الشيء أى عرض شىء جديد. وهى عبارة عن بحث شامل متكامل يسعى الباحث من خلاله إلى الحصول على درجة الدكتوراه، وتعتبر الأطروحة مساهمة فعلية في المجال المقدمة فيه.

إن باحث الدكتوراه هو الذى يستطيع أن يقوم ببحث علمى شامل معتمداً على نفسه، ومن الضروري أن يوضح أنه أضاف شيئاً جديداً للعلم، والنتائج التي يتوصل إليها يجب أن تجعله - على حد تعبير دليل جامعة نيويورك - من الأشخاص المعترف بهم بواسطة الآخرين في مجال التخصص وفي هذا يقول دليل الرسائل لجامعة نيويورك:

The results of his investigation must be such he is, thereafter, considered by others a recognized authority in the field.

إذن أطروحة الدكتوراه فرصة لعرض إسهام أصلى، فالصبر على البحث وعلى إجراءاته النمطية لا يعتبر أساساً كافياً لمنح الدكتوراه، ولكن المطلوب هو أن يستطيع الباحث اعتماداً على نفسه- وبإشراف قليل جداً- أن يبدأ ويبحث ويستكمل ويدافع عن موضوعه، وهذا هو ما يفرق أطروحة الدكتوراه عن رسالة الماجستير.

ويفرق البعض بين نوعين من البحوث: البحث النظرى، البحث التطبيقي، والأساس في هذا التمييز هو الاختلاف في الأهداف، فالبحث النظرى يسعى بالدرجة الأولى إلى الوصف والتفسير وإذا امكن التنبؤ أى الإضافة إلى المعرفة المتوافرة عن ظاهرة ما، بينما البحث التطبيقي، وإن كان يهدف أيضاً إلى المعرفة، فإنه يسعى أساساً إلى حل مشكلة معينة.

وغالباً ما تكون المعرفة النظرية هى الأساس والمنطلق للتوصل إلى الحلول العملية والتطبيقية وفي هذا السياق أدعو وأطالب باحثينا بالإقبال على النوع الأول حيث هو الإسهام الأساسى للأقسام العلمية باعتبارها منظمات أكاديمية.

* من المهم أن تتوافر فى البحث العلمى عدة خصائص أو سمات تميزه عن الأساليب الفكرية الأخرى، وأهمها دون تفصيل:

- ١- الموضوعية
- ٢- الإنفتاح العقلى
- ٣- قابلية التكرار
- ٤- القابلية للتعميم
- ٥- الإبتعاد عن الجدل العقيم
- ٦- الإعتماد على مقاييس علمية
- ٧- التأنى والإبتعاد عن التسرع وإصدار الأحكام المرتجلة.

ويمكن إجمال أهداف البحث العلمى فى-الوصف- التفسير- التنبؤ-التقويم- الدحض- والتثبت.

وقد أورد مرجع مهم أهداف البحث العلمى بطريقة أراها طريفة لكن مبدعة حين حددها فى الآتى:

إختراع معدوم- تكميل ناقص- تعيين مهم- تفصيل مجمل- جمع متفرق- تهذيب مطول- ترتيب مختلط- وتبيين خطأ.

ونختتم هذا المدخل بالإشارة إلى حاجة الإدارة العامة للبحث العلمى، فأيا ما كان حجم التنظيم الإدارى، فإن مشاكله وتحدياته الأنبية والمستقبلية، لا يمكن مواجهتها والبت بشأنها بصورة فعالة إلا بعد دراسة علمية، لذلك يمكن القول بأن جميع أوجه النشاط الإدارى لا تخلو من الحاجة إلى البحث العلمى فى صورة أو أخرى، وفى هذا السياق يساعد البحث العلمى فى فهم حقائق معينة كبديل للوسائل التقليدية التى ترتكز على قاعدة التجربة والخطأ، كما يساعد على الرد على أسئلة أو تساؤلات محددة ليس عن طريق الملاحظة أو المعايشة وإنما عن طريق جمع الحقائق والإحصاءات من جهات متعددة وبأساليب مختلفة، وهذا ما يثير مسألتين مهمتين هما: مصادر المعلومات فى الإدارة العامة والبيانات الجاهزة.

* مصادر المعلومات فى الإدارة العامة

تظل المعلومات عديمة الفائدة حتى تستخدم وذلك بانتقالها من منتجها الأصيل، مروراً بأجهزة المعلومات، حتى تصل إلى المستفيد الذى بدوره يطبق هذه المعلومات على إحتياجاته المتنوعة.

وهذا الانتقال يتم من خلال وسيط أو مصدر ما، وعلى ذلك فمصدر المعلومات هو مصدر المعرفة الذى يحصل منه الباحث على معلومات تحقق إحتياجاته وترضى اهتماماته. ودون الدخول فى تفصيلات، تتحدد مصادر المعلومات الأولية فى الإدارة فى الآتى:

- الكتب.
- المطبوعات الرسمية.
- المطبوعات الاحصائية.
- الدوريات العلمية.
- التقارير والدراسات والبحوث.
- وقائع المؤتمرات.
- الرسائل والأطروحات العلمية.
- الوثائق الإدارية.

أما عن المصادر المرجعية للمعلومات في الإدارة فيمكن إجمالها في المرشحات إلى أدب (مصادر ومعلومات) الموضوع ويمثلها الأدلة المتنوعة للمصادر، الببليوجرافيات والفهارس ثم مراجعات الإنتاج الفكرى في الإدارة والتي يؤلفها الأساتذة والخبراء المتخصصون. وهناك الكشافات والمستخلصات ونشرات الإحاطة الجارية وأخيراً قواعد البيانات الببليوجرافية.

وأخيراً نجد قواميس المصطلحات، الموسوعات، وكتب الحقائق أو الـ Handbooks . أما المصادر المرجعية التي تقدم معلومات عن الأفراد والمؤسسات فتتخصص في أدلة المكتبات الإدارية وأدلة المؤسسات وأدلة الأفراد أو الخبرات الإدارية ثم أدلة برامج التعليم والتدريب في الإدارة.

وهكذا نجد التنوع في مصادر المعلومات في مجال الإدارة ما بين الكتب والدوريات والتقارير وأعمال المؤتمرات والرسائل والأطر الجامعية والوثائق الإدارية والمصادر المرجعية. وتبقى الإشارة إلى أهمية تضافر الجهود العربية وتنسيقها فيما يتعلق بإعداد وإصدار ادوات الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكر من ناحية والأدلة من ناحية أخرى.

* البيانات الجاهزة

عندما تكون البيانات التي يحتاجها الباحث لإجراء بحثه أو دراسته جاهزة لدى جهة ما أو في سجلات فإن ذلك يوفر عليه مشقة جمعها بالوسائل الأخرى كالاستبيان والمقابلة والمشاهدة. وتوصف البيانات بأنها جاهزة للدلالة على وجودها متوفرة قبل اهتمام الباحث بالحصول عليها وقد جمعت وحفظت لأغراض أخرى غير أغراض موضوع البحث أو الدراسة، ويكون الباحث محظوظاً عندما يجد في هذه البيانات ما يكفيه أو أغلب ما يحتاجه لإعداد رسالته أو أطروحته.

والمثال الواضح على البيانات الجاهزة الإحصائية التي تقوم بجمعها الأجهزة الحكومية مثل تعداد السكان، كما تعتبر البيانات التي قام بجمعها وإستخدامها باحثون آخرون

بيانات جاهزة يستطيع الباحث إستخدامها فى بحثه والإفادة منها لكن مع إعمال قواعد أخلاقيات البحث العلمى والأمانة العلمية فى الإرشادات والإحالات والإسناد. ويمكن - بإيجاز شديد - حصر مشكلات البيانات الجاهزة فيما يلى:

- غالباً ما يكون الحصول على بعض البيانات الجاهزة أسهل من جمعها باستعمال الوسائل الأخرى كما أسلفنا، لكن من المحتمل أيضاً أن يواجه الباحث صعوبات فى إقناع الجهات التى تحتفظ بهذه البيانات بتزويدها، خاصة وأن المنظمات البيروقراطية تعتبر الكثير من بياناتها سرية ولا تسمح للباحثين بالإطلاع عليها بدون موافقة جهة رسمية منوط بها إعطاء مثل هذه الموافقات (مثال: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).
- يحتاج الباحث - فى حال أفلح فى الحصول على البيانات التى يحتاجها - إلى معرفة الطريقة أو الأسس المعتمدة فى وضع هذه البيانات، فبغير ذلك لن يتأكد الباحث من أن هذه البيانات هى ما يحتاجه بالضبط.
- قد لا تكون البيانات الجاهزة صحيحة أو دقيقة ويستخدمها الباحث دون أن يظن إلى ذلك وتكون النتيجة أن النتائج التى يتوصل إليها تصبح بلا قيمة أو على الأقل مشكوك فيها، وبصفة عامة يشكك كثيرون فى صحة البيانات التى يتم جميعها فى الدول الأخذ فى النمو بسبب ضعف أجهزتها الإحصائية وقلة اهتمام العاملين فى الأجهزة الحكومية والخاصة يتوخى الدقة بشأن هذه البيانات.
- النصيحة هنا أن يجتهد الباحث فى الحصول على البيانات التى يحتاجها من مصادر عديدة متنوعة.

- عادة ما تكون البيانات الجاهزة تاريخية بمعنى تعلقها بحوادث ووقائع الماضى وليس الحاضر ومن ثم تكون الفائدة منها محددة، وعلى الباحث هنا أن يبذل قصارى جهده فى الحصول على أحدث هذه البيانات.
- فى كثير من الأحيان لا يتم أصرار البيانات الجاهزة بصورة منتظمة وبالتالى تقل فائدتها حتى كبيانات تاريخية.

.. مصادر البيانات الجاهزة كثيرة، ومن أهمها - بالنسبة للباحثين فى الإدارة العامة- ما يلى:

- | | |
|----------------------------------|------------------------------|
| - الإحصاءات الرسمية | - القوانين والأنظمة والوثائق |
| - الأدلة التنظيمية | - القرارات الإدارية |
| - التقارير الدورية | - خطط وموازنات المنظمات |
| - سجلات وملفات المنظمات المختلفة | - بنوك المعلومات |

النصائح والإرشادات

نبدأ على الفور في تقديم عدد من النصائح والإرشادات لباحثينا إن شاء الله تكون عوناً لهم، فنبدأ بعناصر خطة البحث للتسجيل (م - د) ومحتويات الرسالة أو الأطروحة ثم نفضل في ذلك.

أولاً: عناصر خطة البحث للتسجيل لرسالة الماجستير/ أطروحة الدكتوراه:

عناصر	عناصر
مشروع التسجيل لإطروحة الدكتوراه	مشروع التسجيل لرسالة الماجستير في الإدارة العامة
١. العنوان المقترح للرسالة (الغلاف).	١. العنوان المقترح للرسالة (الغلاف).
٢. مقدمة تتضمن فكرة عامة عن الموضوع.	٢. مقدمة تتضمن فكرة عامة عن الموضوع.
٣. المشكلة البحثية.	٣. المشكلة البحثية.
٤. أهمية الدراسة واهدافها.	٤. أهمية الدراسة واهدافها.
٥. مراجعة الأدبيات.	٥. التساؤلات البحثية أو فروض الدراسة.
٦. فروض الدراسة.	٦. عرض الدراسات السابقة.
٧. الإطار النظري أو المفاهيمي.	٧. المنهجية.
٨. المنهجية.	٨. التقسيم المقترح للدراسة.
٩. التقسيم المقترح للدراسة.	٩. قائمة أولية بالمراجع.
١٠. قائمة أولية بالمراجع.	

ثانياً: محتويات البحث (رسالة ماجستير/ أطروحة دكتوراه):

(١) الغلاف الأبيض

وبه:- الجامعة والكلية والقسم أعلى يمين الصفحة.

- العنوان. مع التنسيق بين العنوان الأصلي والفرعي.

- رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة.

أو أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة.

- اسم معد الرسالة: إعداد الطالب فلان أو الباحث فلان.

- اسم الأستاذ المشرف ووظيفته (أو المشرفين أو المشرفين).

- التاريخ: ٢٠١٢ م مثلاً

(٢) صفحة الشكر والتقدير

وتأتي مباشرة بعد صفحة الغلاف والتي يعبر فيها الباحث عن تقديره لمن تقدموا له

بالمساعدة في البحث بدءاً بالمشرف وأعضاء لجنة الحكم على الرسالة أو الأطروحة ثم من

ساعدوه بشكل أو بآخر، والجهات التي سهلت للباحث عملية الحصول على معلومات ثم أعمال

المراجعة اللغوية وغيرها، وهي مسألة تقديرية متروكة للباحث وليس لها حصر نمطى محدد أو إلزام معين.

لكن أرى أن يكون فى صياغة نصوص هذا الشكر أو التقدير الإختصار أو الإيجاز والتبسيط واللباقة فى الصياغة والوضوح وعدم المبالغة وأن يكون لمن يستحقه فعلاً، فليست الرسائل العلمية مجالاً للمجاملات.

(٣) صفحة الإهداء

أنا أميل إلى عدم كتابة صفحة إهداء فى بداية الرسالة المقدمة للجنة الحكم عليها، وأراه أمراً ضرورياً إدارياً وقانونياً وأخلاقياً، فالباحث لم يحصل على الدرجة بعد والرسالة أو الأطروحة مقدمة للفحص ولم تجز من قبل اللجنة فضلاً عن (التزيد) و (التباهى) بعمل لم يقدر بعد. ويبدو الباحث كمن قدم إسهاماً متميزاً وفتحاً فى العلم، فضلاً عن التبسيط فى الإهداء إلى الزوجة.. الأبناء... وما شاكل أو إلى الوطن!!!

وأوافق على صفحة الإهداء- إن أصر الباحث- فى نسخة الرسالة أو الأطروحة التى أجازت بعد المناقشة وإدخال التعديلات والوصول بها إلى الشكل النهائى المعتمد، ولكن فى كياسة وتواضع وواقعية.

(٤) صفحة (لجنة الحكم) المذكوراً بها أسماء ووظائف الأساتذة أعضاء هذه اللجنة وفقاً لمعيار الأقدمية.

(٥) قائمة المحتويات (وليس الفهرس أو فهرس المحتويات أو ما شاكل).

وتتضمن ما يلى:

	* الإطار العام للدراسة
	- المقدمة
(٢٧-١) مثلاً	١
	- المشكلة البحثية
	٢
	- أهمية الدراسة وأهدافها
	٤-٣
	- عرض الدراسات السابقة/مراجعة الأدبيات
	٥
	- فروض الدراسة/التسايلات البحثية
	١١
	- الإطار النظرى/المفاهيمى
	١١
	- منهجية الدراسة
	١٧
	- تنظيم الدرسة
	١٩
	* الفصل الأول:-----
	- مقدمة
(٧٠-٢١)	٢١
	- المبحث الأول:-----
	٢١
	تمهيد
(٤٠-٢٣)	٢٣
	أولاً:-----
	٢٣
	ثانياً:-----
	-
	ثالثاً:-----
	-
	- المبحث الثانى:
	-
	تمهيد
	-
	أولاً:
	-
	ثانياً:
	-

-	ثالثاً:
-	المبحث الثالث - نفس الطريقة أو النمط
-	-----
-	-----
-	- خلاصة الفصل.
(-)	* الفصل الثاني:-----
-	- مقدمة
-	- المبحث الأول-----
-	تمهيد
-	أولاً-----
-	ثانياً:-----
-	ثالثاً:---
-	- المبحث الثاني:
-	تمهيد
-	أولاً:
-	ثانياً:
-	ثالثاً:
-	المبحث الثالث-نفس الطريقة أو النمط
-	- خلاصة الفصل.
(-)	* الفصل الثالث:-----
-	- مقدمة
-	- المبحث الأول-----
-	تمهيد
-	أولاً-----
-	ثانياً:-----
-	ثالثاً:---
-	- المبحث الثاني:
-	تمهيد
-	أولاً:
-	ثانياً:
-	ثالثاً:
-	- خلاصة الفصل.
-	* الخاتمة
-	أولاً: النتائج
-	ثانياً: التوصيات
-	ثالثاً: مقترحات لبحث مستقبلي (إن وجدت)
-	* قائمة المراجع
-	أولاً: باللغة العربية
-	ثانياً: باللغة الإنجليزية (أو الأجنبية أن تعددت)
-	وينتهي ترقيم الرسالة أو الأطروحة عند آخر صفحة في المراجع
-	* ملحق أو ملاحق الدراسة
-	ترقيم مستقل

وهناك نقطتان نود إيضاحهما في الحديث عن قائمة المحتويات هما مدى التفصيل في عرضها فأحياناً يكتفى بعرض المستوى الأول من التبويب وهو الفصول والمباحث أو أن يشمل الحصر مزيداً من التفصيل على مستويات أخرى تالية لمستوى الفصول والمباحث أى التبويات

الفرعية لها على حسب النظام المستخدم داخل الرسالة ذاتها، من حيث التقسيم إلى أولاً وثانياً وثالثاً، أو ٣،٢،١ أو أ، ب و ج، المهم هو الإتساق والتنسيق.

ونرى ألا تكون قائمة المحتويات مختصرة لدرجة المستوى الأول فقط لأن ذلك لن يعطى للقارئ تصوراً كافياً عن محتويات الفصل وهو أمر ضروري، كما أنه لا يجب زيادة تفصيلات العرض لدرجة لا معنى لها ولا جدوى منها، ومن المفضل أن يكتفى بمستويين اثنتين فقط هما مستوى الفصل ثم التقسيمات الرئيسية التي يقسم إليها الفصل (مباحث وعناوين رئيسية) كما عرضنا.

.. ونقطة أخرى نثيرها هنا خاصة بالجدول والأشكال أن وجدت، فإن قائمة كل منها تأتي بعد قائمة المحتويات مباشرة فنقول قائمة الجداول (الرقم- العنوان- الصفحة) ثم قائمة الأشكال وأيضاً (الرقم- العنوان- الصفحة).

واقترح التمييز بين الجداول الخاصة بالدراسة النظرية وتلك الخاصة بالدراسة الميدانية، وكذلك الحال بالنسبة للأشكال، وفي متن الرسالة يكتب رقم وعنوان الجدول أعلاه أما الشكل فيكتب رقمه وعنوانه أسفله.

ولا بد من ذكر المصدر كاملاً بالنسبة للآثنين، وإذا كان الجدول أو الشكل من إعداد الباحث يكتب هكذا: المصدر: إعداد الباحث.

** ونبادر قبل المضي قدماً في تقديم هذه العناصر وملاحظاتنا بشأنها أن نوصي بأن يكون نمط الطباعة كالاتي:

المتن: حجم الفونت (١٤) ، نوع الخط Simplified Arabic

الهامش: حجم الفونت (١٢) ونوع الخط Times New Roman

المسافة: في المتن والهامش single.

هذا طبعاً مع حرية التنوع في حجم الفوننتات للتنسيق بين العناوين الرئيسية والفرعية. ونؤكد هنا أن العلم مبنى ومعنى، شكل ومضمون، والأمور الشكلية مهمة للغاية فالفارق كبير بين رسالة أو أطروحة علمية وبين مقال صحفى أو ورقة عمل أو بيان... الخ، فالطباعة والتنسيق والمسافات والفوننتات، استخدام الفاصلة والشرطة المستقيمة أو المائلة وغير ذلك، أمور مؤثرة ينبغي الإهتمام بها وإعطائها العناية اللازمة، ونذكر هنا بما ذهب إليه الفيلسوف الجزائري "مالك بن نبي" حين يرفع من قيمة الشكل إلى مستوى الجوهر، ويرى أن الإنسان يتكيف نفسياً مع حالته الخارجية من ملابس وخلافه، وأن الملابس يضى على اللابس التفاؤل أو القناعة... الجد أو الهزل..

وراحلنا العالم الدكتور. جمال حمدان كان يقارب بانتظام بين المفهومين المبنى والمعنى ويصل إلى حد تقديم الأول على الثانى.

ثالثاً: المشكلة البحثية.

يعتبر إختيار المشكلة البحثية من أهم مراحل أو خطوات البحث العلمى ، ويسبق منطقياً باقى المراحل والخطوات والتي فى حقيقة الأمر تتعلق بها وتتوقف عليها.

كثيراً ما يتردد أمامنا كلمة "المشكلة" أو "الموضوع" أو "الظاهرة" فهل تعنى مثل هذه الكلمة وجود صعوبة أو وجود حاجة أو نقص؟ أم خطأ أو حالة غير مرغوبة، أو أننا أمام موقف غامض؟ أو أمام سؤال صعب الإجابة عنه؟ أو أننا فى حيرة فى إتخاذ قرار تجاه موقف معين؟ أم أننا نشك فى حقيقة ما، فهل يدل أيا من ذلك على وجود مشكلة؟

إذن مطلوب أن نعرف ما المقصود بالمشكلة البحثية

هى حاجة لم تشبع، أو وجود عقبة أو غموض أمام موقف محدد لا يوجد له تفسير معين، هى أيضاً فجوة أو مسافة بين الحالة القائمة وتلك المرغوب فيها، وقد تكون نقصاً فى المعلومات، وهى كذلك انحراف deviation أو عدم توازن بين "ما هو كائن" وبين ما "يجب أن يكون"، وعلى ذلك المشكلة البحثية عبارة عن "نتيجة" غير مرغوب فيها ويصبح المطلوب "تصحيح" أو "إلغاء" شىء ما.

ويمكن الحصول على مشكلة بحثية من عدة مصادر نجلها فى الآتى:

- الدراسات والأبحاث السابقة.
- الملاحظة المنتظمة والمتعمقة للظواهر.
- القراءة التحليلية الناقدة.
- الكتب والدوريات.
- الخبرة الشخصية أو الذاتية للباحث.
- الإستشارة العلمية.
- مجال عمل الباحث.

وتتضمن عملية إختيار المشكلة البحثية عدة شروط ومعايير ومواصفات، إنطلاقاً من أن هذه العملية حاکمة فى تحديد مسار الرسالة أو الأطروحة وبالتالي فإن أى خطأ أو سوء تقدير يقع فيه الباحث فى هذا الشأن قد يؤثر سلباً على جهوده.

ومن الحقائق الجوهرية التى يجب الوقوف عندها ويجب أن يعلمها جميع الباحثين أن مسئولية الإختيار تقع على الباحث نفسه دون سواه، وأنه يجب أن تكون السمة الرئيسة لسلوكه العلمى الأمانة والمثابرة وبذل الجهد وعدم التردد فى طرح الأفكار.

وهنا لا بد وأن يثير الباحث عدة تساؤلات ومراجعات فى نفسه من أهمها: لماذا هذه المشكلة دون سواها؟ هل تستحوذ هذه المشكلة على اهتمامه ورغبته؟ هل هى جديدة؟ هل ستضيف شيئاً إلى المعرفة الخاصة به؟ وهل هى صالحة أصلاً للبحث والدراسة؟ وهل سبق تناولها وكيف؟ وأخيراً هل تقع هذه المشكلة البحثية ضمن معرفة وتخصص الباحث وقدراته العلمية؟

وتخضع عملية إختيار المشكلة البحثية لعدد من المعايير يتعلق البعض منها بالباحث نفسه والبعض الآخر يتعلق بعوامل إجتماعية وعلمية وإقتصادية وذلك على النحو التالي:

١- المعايير الذاتية :اهتمام الباحث، قدراته، توافر الإمكانيات المادية، توافر البيانات والمعلومات.

٢- المعايير الإجتماعية والعلمية: مدى أهمية المشكلة وفائدتها العملية والعلمية، إمكانية تعميم النتائج المساهمة في توجيه الاهتمام إلى بحوث تالية تعالج جوانب أخرى من الموضوع محل الدراسة وأيضاً استقرار الباحث على طبيعة الدراسة هل نظرية أم تطبيقية أو كلاهما.

ويقدم الباحثون المتخصصون ثلاثة شروط رئيسة بشأن المشكلة البحثية لتحديد تحديدًا دقيقاً:

- أن تحدد المشكلة البحثية علاقة بين متغيرين أو أكثر.
- أن تصاغ بوضوح وتوضع في شكل تساؤل حتى يسهل تحديدها، مع تقديرنا لوجهة النظر التي لا تحبذ ذلك.
- التعبير عنها بدقة بحيث يتضمن ذلك التعبير إمكانية الاختبار .

ونود هنا أن نوجه عناية باحثينا إلى أهم الأخطاء التي تقع عند تحديد المشكلة البحثية:

- إختيار مشكلة واسعة النطاق تحتاج إلى فريق عمل متخصص ومتفرغ ولا يستطيع باحث واحد تغطيتها سواء بسبب الوقت والجهد أو المال اللازم لإجرائها. وفي المقابل، يخطئ الباحث أحيانا عند اختيار مشكلة محدودة جداً ويدرك أنه كان من الأفضل النظر إليها بصورة أكثر شمولاً، حتى تصبح مشكلة تستحق الدراسة.
- الركون إلى إختيار أول مشكلة تخطر على بال الباحث دون التفكير في مشكلات أخرى، يحدث ذلك في برامج الدراسات العليا كنتيجة لتأجيل الباحث(الطالب) عملية التفكير والبحث عن مشكلة لدراستها، حتى ينتهي من دراسة المقررات المطلوبة منه، وأحيانا يؤجلها حتى يؤدي الإمتحان النهائي وهو بذلك يفوت فرصة التفكير في بعض المشكلات البحثية التي مر بها أثناء دراسته للمقررات، وكذلك الأفكار التي سمعها من أساتذته أو في الندوات والمؤتمرات التي سبق أن حضرها. ولهذا يفضل أن يكتب الباحث قائمة بالمشكلات التي يعتقد بأنها تستحق الدراسة، ومن ثم مقارنة بعضها ببعض وفقاً للوقت، الجهد، المال، القدرات، الأهمية، والأصالة، وما إلى ذلك من أمور تساعد الباحث على الإهتمام إلى إختيار مشكلة تستحق الدراسة، في وقت أقل.
- وعلى العكس من النقطة السابقة، قد يسعى الباحث إلى نوع من المثالية المتمثلة في تفكيره المستمر والزائد على الحد لبحث مشكلة لم يسبقه إلى بحثها أحد، أو يتوهم أن بحثه لا بد أن يركز على مشكلة كبيرة ومعقدة أعيت العلماء والمفكرين في حلها ، ومن ثم يزداد تردده في القبول ببحث مشكلة لها أهميتها العلمية والعملية ولكنه يعتقد - من وجه نظره - أنها غير قابلة للبحث أو غير ذات أهمية . كل هذا يؤدي إلى مرور الوقت دون إنجاز شيء يذكر، مما يجعل الباحث يشعر بالإحباط وقد يتكاسل عن الاستمرار في بحث فيتأثر وضعه الأكاديمي في القسم

الذى يدرس به، كما أنه قد يقبل في النهاية ببحث مشكلة أقل أهمية، ولكنه قبلها على مضض حتى يحسن من وضعه الأكاديمي وسمعته أمام أساتذته، أو التغلب على قيد الوقت المتاح للتسجيل، وقد يؤثر ذلك سلباً فيما بعد عندما يواجه بعض المشكلات عند إجراء بحث عن مشكلة يصعب بحثها أو ليست لها دلالتها نتيجة سوء اختياره لها.

- الركافة وعدم الوضوح في أسلوب كتابة المشكلة البحثية مما يجعل بدايته سيئة، وقد يعيد إليه أساتذته والمشرفون عليه ما كتب عند تحديد المشكلة البحثية عدة مرات، إما بهدف تمرينه على التفكير بشكل أكثر دقة حول موضوع بحثه، أو لعدم فهمهم لما كتبه، ومن ثم إعطائه فرصة أخرى لتوضيح وتنقيح ما قدمه، أو لاعتقادهم بعدم أهمية المشكلة وصعوبة قياسها بالطريقة التي قدمها بها الباحث.

.. وعلى الرغم من أهمية هذا التحديد فإنه قد لا يكون ممكناً في بعض الأحيان لأن الباحث حين يبدأ قد لا يملك في ذهنه سوى فكرة عامة أو شعور غامض بوجود مشكلة تستحق الدراسة والبحث والاستقصاء، ومن ثم يعد من الأمور الاعتيادية القيام بإعادة صياغة المشكلة البحثية من وقت لآخر مع تقدم نضج واكتمال إعداد الدراسة، ويتكرر ذلك عدة مرات وفق تبلور الأفكار للوصول إلى الصيغة النهائية. ومن الجدير بالتأكيد هنا أن عناصر الرسالة أو الأطروحة كلها مترابطة بالمفاهيم والفرضيات والتقسيم بل والمنهجية المستخدمة تشتق كلها من وترتبط بالمشكلة البحثية.

رابعاً: المفاهيم والتعريفات، المتغيرات، والفروض العلمية.

المفاهيم مصطلحات فنية تهدف إلى وجود لغة مشتركة بين الباحثين المعنيين بقضية بذاتها وهي فكرة نظرية مجردة يراد بها تشخيص ظاهرة بعينها وتحديدها، ولعل قضية ضبط المفاهيم من أبرز القضايا التي تواجه العلوم الاجتماعية ومنها الإدارة العامة. .. يعرف المفهوم العلمي بأنه "تصور للظاهرة يصف مكوناتها وخصائصها ويحدد أهم علاقاتها الداخلية والخارجية وحركاتها وما يطرأ عليها من تغير".

وهو "رمز نعبر به عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة"، كذلك هو "تصور وتجريد لأوصاف ظاهرة ما"، وهو "لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء".

... أما التعريف فهو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل لظاهرة لتجعلها أكثر قابلية للفهم، وهناك نوعان من التعريفات: تعريف نظري إسمي محتواه تقديم عناصر مجردة للمفهوم يصعب إخضاعها للملاحظة والقياس، وتعريف إجرائي يضعه الباحث للمفهوم بحيث لا يتبقى به أي غموض أو ابتعاد عن المقصود منه، بمعنى آخر التعريف الإجرائي هو تحويل المفاهيم إلى

مؤشرات يمكن ملاحظتها ومتابعتها وقياسها، ونؤكد هنا على أن الدراسة العلمية الجادة تحتاج إلى اعتماد التعريفات الإجرائية.

ولكي يكون التعريف "جيداً" لا بد وأن يتسم بهذه السمات:

- أن يكون متعادلاً مع الظاهرة ، بمعنى أن يكون جامعاً مانعاً ، جامعاً لمفردات الظاهرة مانعاً لخلطها مع أية ظاهرة أخرى .
- أن يكون بسيطاً وواضحاً.
- أن يكون بنائياً وظيفياً ، أي محدد المكونات والوظائف .
- أن يحدد وحدة / مستوى التحليل.
- أن يكون محايداً، بمعنى ألا يتضمن أحكاماً قيمية.
- أن يكون قابلاً للتعميم، أي ينطبق على أى مكان وأية فترة زمنية.

.... فإذا ما انتقلنا إلى "المتغيرات" نجد أنها تحتاج قدرأ أكبر من التفصيل حيث هي قاسم مشترك في كل صيغ المعرفة العلمية تقريباً .

يعبر "المتغير" (variable) عن أية سمة أو خاصية أو صفة للظاهرة تقبل الملاحظة ، وبعبارة أخرى فالمتغير هو أي شيء يمكن أن يأخذ قيمةً متغيرة، إذ يمكن أن يكون للمتغير الواحد قيمةً متفاوتة، وبصفة عامة يأخذ المتغير أيأ من الأنواع أو الأنماط الرئيسية الآتية :

(١) المتغير التابع dependent variable

وهو الذي تتوقف قيمته على قيمة متغيرات أخرى، أي أنه يتأثر بها ويتغير وفقاً لتغيرها ، ولهذا فالبعض يسميه النتيجة أو المعلول، وكثيراً ما يطلق عليه "المتغير المعياري" (criterion variable) وهو ذلك المتغير الذي يقدم نفسه كقضية قابلة للفحص والدراسة كما يمكن اعتباره بمثابة الظاهرة المراد فهمها وتفسير سلوكها وبالتالي فمن الممكن إيجاد حل للمشكلة البحثية المطروحة ، من خلال تحليل المتغيرات التابعة إلى مؤشرات كمية وقياس درجة وتحديد كيفية تأثرها بالمتغيرات الأخرى، مع توافر إمكانية وجود أكثر من متغير تابع في الدراسة الواحدة، وفي هذه الحالة يكون الباحث معنياً بمعرفة العوامل المؤثرة على جميع المتغيرات التابعة محور التركيز، وتحليل طبيعة الإختلاف في تأثير المتغيرات المستقلة على كل متغير من تلك المتغيرات التابعة .

(٢) المتغير المستقل independent variable

وهو الذي يؤدي تغير قيمته إلى التأثير على قيم متغيرات أخرى ، بل والأكثر من ذلك فإنه لولا وجود المتغير المستقل لما وجدت المتغيرات التابعة من الأساس، ولهذا فالبعض يسميه السبب أو العلة وكثيراً ما يطلق عليه "المتغير التنبؤي" (Predictor Variable) والمتغيرات المستقلة بصورة عامة لها تأثير إيجابي أو سلبي على المتغيرات التابعة ، بمعنى أن كل وحدة زيادة في المتغير المستقل يصاحبها زيادة أو نقصان في المتغير التابع، وعلى ذلك فالتغير في المتغير التابع يمكن

تفسيره بالتغير في المتغير المستقل، ومن ثم يمكن استخدام هذا الأخير لشرح أو للتنبؤ بسلوك الظاهرة موضوع البحث عموماً وحتى يمكن تحرى ودراسة العلاقة السببية التي تربط المتغيرين المستقل والتابع، يتعين إخضاع المتغير المستقل للملاحظة والرقابة المحكمة .

(٣) المتغير (المعدل) الوسيط moderating variable

وهو الذي يقع بين المتغيرين المستقل والتابع ، مما يؤثر أو يعدل من قيمة هذا الأخير، وله تأثير غير متوقع / تأثير شرطي على علاقتهما ببعضهما البعض ، ذلك أن ظهور متغير ثالث سيؤدي إلى تعديل العلاقة المتوقعة في الأصل ، أي العلاقة التي كانت متوقعة لولا ظهوره بين المتغيرين المستقل والتابع ، بعبارة أخرى فإن قيمة المتغير الوسيط سوف تؤثر على قوة و / أو إتجاه العلاقة بين هذين المتغيرين ، تلك العلاقة التي تعد من الأساس علاقة ضعيفة وغير مؤكدة على الإطلاق ، لذا فإن التحديد الدقيق للدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المتغير ، من شأنه أن يؤثر على التوقعات والتصورات الخاصة بالعلاقات ما بين المتغيرات موضع البحث ، ولما كانت المتغيرات الوسيطة تعمل دائماً كمتغيرات مستقلة ، حيث يشترك المتغيران المستقل والوسيط معاً في بلورة العلاقة السببية التي تقود في نهاية المطاف إلى التأثير على المتغير التابع، فإنه يمكن أن يعامل المتغير الوسيط نفس معاملة المتغيرات المستقلة ، باعتباره أحد أشكالها المميزة .

(٤) المتغير المعترض mediating variable

وهو الذي يدخل بين المتغيرين المستقل والتابع، في زمن محدد بين زمانين لسريان الظاهرة، بمعنى أنه يحدث بين الوقت الذي يبدأ فيه المتغير المستقل بالتأثير على المتغير التابع والوقت الذي يظهر فيه ذلك الأثر، وعليه فإن هناك بُعد زمني للمتغيرات المعترضة، وكثيراً ما يطلق على المتغير المعترض مسمى "المتغير المتدخل" (Intervening Variable)، وتظهر المتغيرات المعترضة كنتيجة لعمل المتغيرات المستقلة في أي موقف، كما أنها تساعد على شرح وفهم تأثير المتغيرات المستقلة على التابعة في إطار العلاقة القوية التي تربط بينهما في هذه الحالة.

إن إعتبار متغير ما مستقلاً أو تابعاً مسألة تتوقف على العلاقة التي تتضمنها الفرضية محل الاختبار، فمتغير ما يكن أن يكون مستقلاً في دراسة ما ويصبح متغيراً تابعاً في دراسة أخرى .

أضف على ذلك أن الباحث قد يرتبك أحياناً ولا يستطيع التمييز بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط بمعنى أنه قد لا يستطيع أن يحدد ما إذا كان يعالج متغيراً ما على أنه مستقل أو وسيط، وفي مثل هذه الحالات يعتمد قرار الباحث، بتحديد نوع كل متغير، على كيفية تأثير تلك المتغيرات في بعضها البعض .

وبالتحليل الدقيق للعلاقة السببية في حالة المتغير الوسيط ، يمكن التوصل إلى وجود ثلاثة مسارات/ تأثيرات أساسية تشكل هذه العلاقة، وتتسبب في تعديل قيمة المتغير التابع المسار الأول يربط بين المتغير المستقل والتابع، ويحدد تأثير المتغير المستقل ، والثاني يصل بين المتغير الوسيط والتابع ويحدد تأثير المتغير الوسيط، أما المسار الثالث- وهو الأهم بالنسبة لهذه العلاقة- فيربط المتغيرين المستقل والوسيط معاً من جهة ، والمتغير التابع من جهة أخرى، ومن ثم هو المحدد لتأثير تفاعل المتغيرين المستقل والوسيط.

ويضيف البعض متغيراً خامساً هو ما يسمى المتغير المشوش لنتائج التجربة Nuisance variable وهو متغير (يلوث) علاقة السببية السابق الإشارة إليها، ولا نجد مبرر كافيّاً لإرهاق الباحثين والدارسين بمعلومات تفصيلية في شأنه.

..... أما عن الفروض العلمية فإن صياغتها تعتبر من أهم خطوات البحث العلمي، والتي تحتاج إلى اهتمام وعناية فائقة.

والفرض هو تعبير عن علاقة محتملة بين متغيرين أو أكثر، وهي علاقة تظل كمجرد احتمال أو إقترح إلى أن يثبت بالإختبار صحتها وصدقها، أو عدم صحتها وكذبها، أو هو مقولة لم تثبت صحتها ودقتها بعد.

وهو تفسير أو حل لمشكلة ما يتبناها الباحث لشرح بعض ما يلاحظه من حقائق وظواهر وليكون مرشداً له في البحث والدراسة.

وتتعدد تعريفات الفرض:

- تخمين أو استنتاج يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتاً لشرح بعض ما يلاحظه.
- اقتراح قريب إلى التصديق يقدم لتفسير واقعة أو مجموعة من الوقائع أو ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المترابطة سبق للباحث أن لاحظها.
- رأي يعتقد الباحث أنه يمثل متغيراً أو أكثر يؤثر في المشكلة موضع الدراسة.
- منطوق أو مقولة لما يعتقد أنه واقعي، أي لما نتوقع وجوده من علاقات بين المتغيرات.
- منطوق قابل للاختبار.

ودون الدخول في تفصيلات لمناقشة هذه التعريفات، نوافق على الرأي القائل بأن الفرض هو "علاقة بين متغيرين، تتنوع من حيث الطبيعة والاتجاه".

بالنسبة للطبيعة إما تكون علاقة سببية أو تكون علاقة إقتران، أما عن الاتجاه فنجد إما علاقة طردية أو موجبة وإما علاقة عكسية أو سالبة، ومن ثم يكون لدينا في التحليل الأخير: علاقة سببية موجبه، علاقة إقتران موجبه، علاقة سببية سالبة، وعلاقة إقتران سالبة.

وكلمة فرض باللغة الإنجليزية hypothesis هي كلمة مركبة مكونة من مقطعين الأول hypo وتعنى أقل من، والثانى Thesis وتعنى الأطروحة، أى أن معناها أقل من الأطروحة (فى درجة الثقة). ووضع الفرض يعتمد إلى حد كبير على خيال الباحث وقدرته على الاستفادة من المعلومات المتاحة لديه ومدى ما يعطيه من تفكير سليم للمشكلة ومدى إلمامه بجوانبها المختلفة. ويجب الأخذ فى الاعتبار أن الفرض، وإن كان من خلق الخيال، هو خيال مقيد يقوم على الملاحظة والتجربة وبناء على الوقائع ذاتها.

وصيغ الفرضيات يمكن أن تكون الإثبات أو النفي، الأول يعنى صياغة الفرضية بشكل علاقة إرتباطية موجبة أو سالبة، والثانية هى صياغة تنفى وجود علاقة.

ومن أهم الشروط الواجب توافرها فى صياغة الفروض:

- الإتفاق مع المعرفة العلمية الحديثة وأن تتصل بالواقع.
- الصياغة فى عبارات واضحة مبسطة موجزة ومختصرة تخلو من غموض أو تضارب ولا تكون واسعة فضفاضة أو متعددة فتشتت اهتمام الباحث.
- القابلية للإختبار وللقياس، وممكنة التحقق فى الواقع العملى.

والفرض الجيد هو فرض منطقى يفسر الظاهرة المراد بحثها بدقة دون تعميم أو تشتت وكما كانت صياغة الفرض محددة دقيقة وواضحة، كلما يسر هذا على الباحث إجراءات الكشف عن صدقه وإختبار صحته من خلال طرق إمبريقية، وهو الفرض الذى يرتبط بباحث جيد بمعنى الذى لا يتشبه بأفكار مسبقة تجعله متحيزاً فى جمع معلومات معينة يثبتها، أو يتجاهل معلومات أخرى، وعلى الباحث التخلّى عن الفروض التى يثبت بالتجربة عدم صحتها.

وتصاغ الفروض فى شكل تساؤلات بحثية كما قد تكون الفروض ذاتها إجابات على تساؤلات يطرحها الباحث فى دراسته، فيتناول كل تساؤل بعداً معيناً، يجيب عليه الفرض الذى يطرحه الباحث للاختبار.

.. وتسهم الفروض فى تنظيم عمل الباحث وتحدد له من خلال العلاقات المحتملة التى تتضمنها ما يجب أن يفعله، وتزوده بإطار عام ييسر له تجميع وتحليل وتفسير البيانات، وتسهم فى فهمه للمشكلة بوضوح، والبحوث الميدانية والتجريبية بدون الفرض العلمى- الذى ينظمها- تصبح تكديسا للبيانات بلا جدوى، كما توجه الفروض الباحث إلى ما يجب أن يلاحظ لكى يركز على ظواهر دون غيرها، ودون أن يعنى ذلك توجيه الباحث إلى جمع البيانات التى تؤيد الفرض دون الإلتفات إلى تلك التى تناقضه.

هذا وتصبح الفروض التى يثبت صحتها وصدقها بالاختبار إمبريقياً بمثابة قانون علمى فالفروض هى المصدر الأول للقوانين أو للمبادئ والقواعد العامة والنظريات، إذا ما ثبتت صحتها أما الفروض التى يثبت عدم صحتها فإنها ترفض، وهذا يفرض على الباحث تغيير الفرض نهائياً ووضع فرض آخر، وربما توسيع أبعاد المشكلة الأصلية وحدودها.

وتظل أداة الباحث الرئيسية هي فروضه، وعليه من خلال هذه الفروض صياغة التساؤلات المحورية والفرعية، وتقديم الإجابات والبدائل المحددة والأنسب لحلها . وتضمن تلك الفروض، إذا توافرت لها عناصرها الأساسية، سير الباحث وفق أسس البحث وتساؤه على التركيز على المتغيرات الرئيسية فى بحثه وتركيز ملاحظاته دون تشتت أو عشوائية وبالخبرة والتجربة يمكن للباحث التمييز بين الفرض الضعيف والفرض الجيد، ويمكنه ذلك من إعادة صياغة فروضه لتكون أكثر تحديداً ووضوحاً بطريقة تمنع تداخل عوامل غير مرغوب فيها فى البحث أو التداخل بين متغيرات غير مطلوبة.

ونوصى فى آخر حديثنا عن الفروض العلمية بضرورة التمييز والتفريق بين فروض الدراسة النظرية وتلك الخاصة بالدراسة الميدانية أو الكمية لتسهيل القراءة والمتابعة والمراجعة.

خامساً: (عرض) الدراسات السابقة

يقصد بالدراسات السابقة البحوث والدراسات والرسائل والأطروحات العلمية التى تتعلق بالمشكلة البحثية التى يثيرها الباحث ويبنى عليها رسالته أو أطروحته، التى تشكل مصدراً مهماً فى الأصل للحصول على مشكلة بحثية.

ويجب أن نميز بوضوح بين الدراسات السابقة والإطار النظرى للدراسة والذى سنعرض له بعد هذه النقطة مباشرة، وكفىنا هنا الإشارة إلى أن الإطار النظرى يهتم بالخلفية النظرية التى تشكل مجالاً يعمل الباحث من خلاله على مناقشة وتحليل المشكلة البحثية، بينما يهتم العرض الخاص بالدراسات السابقة بالطرق العلمية التى تم من خلالها دراسة المشكلة من قبل باحثين آخرين، ومن ثم فهو يركز على المنهجية العلمية المتبعة والنتائج والتوصيات.

ونؤكد هنا كذلك على أن عملية مراجعة الدراسات السابقة تخدم الباحث أيضاً فى التعرف على الإطار النظرى المناسب لبحثه حيث تحتوى كل دراسة على جانب نظرى، مما يمكن الباحث من التعرف بشكل أدق على أبرز المفكرين الذين أسهموا بنظرياتهم حول الموضوع الذى يدرسه ومن ثم يستطيع التعمق فى دراسة أفكارهم ومعرفة كيف درست واستخدمت من قبل باحثين آخرين أو الأفكار التى لم تبحث بعد.

ويعتقد بعض الباحثين المبتدئين أن مراجعة الدراسات السابقة تعد إهداراً للوقت والجهد بمعنى أنه لا داعى لها مادام اتبعوا منهجية جيدة، ونقول لهم أن هذا الإعتقاد أو العمل وفقه يفوت عليكم فرصاً ثمينة ويضيع مزايا نحدددها فيما يلى:

١- تحديد المشكلة البحثية بشكل أدق

يجنح الباحث- عادة- فى البداية إلى إختيار مشكلة تتصف بالتشعب والعمومية، ويستطيع من خلال مراجعته للدراسات السابقة أن يكون أكثر دقة ووضوحاً فى تحديد مشكلة دراسته. إن بحث مشكلة محددة بدقة وتشخيصها بعناية ليعدان عملاً أفضل بكثير من دراسة مشكلة عامة

بإستخدام منهجية ضعيفة. ولهذا فإن مراجعة الدراسات السابقة التي كتبت حول الموضوع مسألة مهمة.

٢- التفكير في طرق أخرى لدراسة المشكلة

يتوقع من الباحث عند مراجعته للدراسات السابقة ألا يركز فقط على ما تم التوصل إليه في مجال دراسته، بل التحقق أيضاً من الموضوعات القابلة للبحث والتي لم يتطرق إليها باحثون سابقون. إن خبرة الباحث وخلفيته قد تجعلانه يتمكن من النظر إلى أحد جوانب المشكلة التي لم يتمكن من إدراكها هؤلاء الباحثين.

٣- تفادي تكرار المنهجية المستخدمة

يستطيع الباحث- من خلال مراجعته للدراسات السابقة- أن يتعرف على الطرق التي استخدمت لبحث مشكلة ما، ومن الممكن أن يجد أن هذه الدراسات تتشابه إلى حد كبير في المنهجية وفي النتائج التي توصلت إليها. ومع أن تكرار منهجية معينة لمرة أو مرتين عند بحث مشكلة ما- يهدف التأكد من النتائج التي توصلت إليها دراسة سابقة- يعد أمراً معقولاً، إلا أن تكرار نفس المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة لعدة مرات ليس له ما يبرره، بل يعد مؤشراً على أن الباحث لم يقوم بمراجعة الدراسات السابقة بشكل مرض.

٤- الاستفادة من المنهجية المستخدمة ونتائج الدراسات السابقة

ينبادر بالتنويه إلى أن هذه النقطة لا تتعارض مع الفقرة السابقة، بل تعد مكملة لها. فمن خلال التعرف على تصميمات البحوث السابقة، يستطيع الباحث أن يطور من تصميم بحثه الحالي، حيث يستفيد من التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة، ويمكن أن يستفيد أيضاً من طرق اختيار العينة والصعوبات التي يذكرها الباحثون السابقون عند سحبهم لعينات دراساتهم. كما يستفيد الباحث أيضاً من الطريقة التي تمت بها التجربة في حالة إستخدام المنهج التجريبي، وبالتالي يتفادي ما نبه إليه الباحثون في حالة تكرار التجربة. وقد سبق أن أوضحنا أن التوصيات التي يضمنها الباحثون في دراساتهم تعد إحدى المصادر للتعرف على المشكلات البحثية، ويمكن القول مرة أخرى إن على الباحث أخذ هذه التوصيات مأخذ الجد، وأن يستفيد منها في تحديد المشكلة البحثية الخاصة بدراسته بشكل أكثر دقة، وكذلك التعرف على الآراء والاتجاهات الحديثة في مجال دراسته.

٥- تزويد الباحثين بمزيد من المراجع والمصادر المهمة

حيث يحدد كل باحث المراجع التي اعتمدها في إعداد بحثه وذلك في قائمة المراجع وهو ما يساعد في إثراء معرفة الباحث الجديد بهذه المراجع والمصادر، فمهما كان إطلاعه واسعاً سيجد في الدراسات السابقة ما يغني حجم مصادره وربما يجد تقاريراً هامة أو وثائق لم يطلع عليها.

* والآن حان وقت التساؤل: كيف يعرض الباحث للدراسات السابقة ؟

تدلل الخبرة على أنه من المشاكل التي قد تحبط كثيراً من الباحثين الذين لم يسبق إعداد بحوث يتم تقييمها من قبل آخرين، مثل رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، عدم الإلمام الكافي بما يجب مراجعته وكيف يتم عرض هذه المراجعات .

حقيقة الأمر أنه ليس هناك طريقة واحدة محددة لعرض الأدبيات حيث يتوقف الأمر على طبيعة البحث ذاته وعلى سياسة القسم العلمى الذى تقدم إليه الرسالة أو الأطروحة، ومع ذلك ننصح بما يلي:

- غالباً ما سيجد الباحث نفسه أمام تقسيم ثلاثى للدراسات السابقة وهى الدراسات ذات العلاقة المباشرة، وتلك ذات العلاقة غير المباشرة، والدراسات التى لا توجد بينها وبين الدراسة المزمع إعدادها علاقة.

وننصح هنا بأن يبدأ الباحث بعرض الدراسات التى لها علاقة مباشرة بموضوع بحثه ثم تلك المرتبطة ارتباطاً غير مباشر.

- كلمة (عرض) تعنى إختيار وتوظيف وليس ثبنا بالدراسات السابقة أو تسجيلاً لها.
- يعرض الباحث لهذه الدراسات من خلال إطار معين وتبويب مبرر بمعنى ضرورة تصنيفها إلى إتجاهات أو محاور يضم كل منها عدداً من الدراسات المعبرة، ونقل عدداً وليس دراسة واحدة أو حتى اثنين.

- لا نحبذ تقسيم الدراسات وفق اللغة المكتوبة بها فنقول دراسات باللغة العربية وأخرى بالانجليزية أو باللغة الأجنبية.

- لا نستحسن - كذلك - تقسيم الدراسات التى يتم عرضها تاريخياً وفق تاريخ إعدادها أو منح الدرجة (ماجستير-دكتوراه) وإن كان هذا لا يمنع من ترتيبها كذلك لكن داخل المحور أو الاتجاه أو ما شاكل ذلك.

- نتمنى أن يجتهد باحثونا فى العرض بحيث لا يكون رتيباً مملاً كأن يبدأ كل دراسة بكتابة دراسة فلان، هدفت الدراسة، إنتهت الدراسة، وعلمهم التنوع والعرض المميز دون الإخلال بالقواعد المتفق عليها من حيث الإشارة فقط إلى الدراسة فى المتن وعرض بياناتها كاملة فى الهامش.

- ينصح البعض بعرض الدراسات السابقة بطريقة علمية فى المتن دون فصل دراسة عن أخرى أو ترقيمها أو تمييزها فى فونت الطباعة أو حجمه.

- إن ما يهم القارئ للعرض هو من قام بالدراسة والهدف منها ومتى تم إعدادها وعلى من أجريت (مجتمع البحث) ونوع العينة وحجمها والمنهجية المستخدمة وكذلك النتائج التى تم التوصل إليها.

- ليس هناك عدد محدد للدراسات التى يتم عرضها فى البند الخاص بها فى خطة البحث أو الإطار العام للرسالة أو الأطروحة، بل يعتمد ذلك التقدير على طبيعة المشكلة البحثية المثارة،

توجيه الأستاذ المشرف أو المرشد المشرف على إعداد البحث، أو على سياسة القسم العلمى كما سبق وأشرنا.

ولكن المهم هنا هو عدم الإسترسال فى ذكر عدد كبير من الدراسات فالمسألة ليست استعراضية أو إغفال عدد من الدراسات المتوافرة والمفيدة.

- عدم توافر عدد مناسب من الدراسات السابقة المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث، أو حتى عدم وجود مثلها أصلاً، لا يعنى توقف الباحث عن إجراء بحثه ولا يتعارض ذلك مع فكرة التراكمية فى البحث العلمى، إلا أنه على الباحث أن يتأكد من هذا الوضع وأن يوضح للقارىء أنه فعل ما فى وسعه واجتهد كثيراً للبحث عن دراسات سابقة دون جدوى، ونحذر من أن هذا يعد نقصاً فى الدراسة وعبئاً فى حالة اكتشاف الباحثين من بعده أن هناك دراسات وأبحاث سابقة، لأن التفسير المنطقى هنا هو أن الباحث قد ركن إلى الطريق الأقصر والأسهل لتجنب بذل الجهد المطلوب فى ذلك، كما أن أغلب الأساتذة والمتخصصين يتابعون المستجدات فى حقولهم العلمية ويكونون على دراية كافية بإتجاهات الأبحاث المنشورة فى مجال تخصصاتهم.
- ننصح كذلك بعدم الاستعجال فى مراجعة الأدبيات رغبة فى البدء بسرعة فى إتمام عناصر البحث المتبقية إذ يضيع الباحث فرصة التعرف على بعض الأفكار الجيدة التى ستضفى على بحثه إضافة فى القيمة العلمية.
- ندعو باحثينا إلى عدم الإعتماد بشكل كبير على المصادر الثانوية.
- ننبه إلى عدم التركيز على ذكر نتائج الدراسات السابقة فقط بل يتضمن العرض الأمور المنهاجية التى تتضمنها تلك الدراسات .
- من المهم جداً أن يحدد الباحث مجال دراسته بشكل مرضى فعدم التحديد يجعل مراجعة الدراسات السابقة أو الأدبيات عملية صعبة، والبحث فى مجال واسع يقود الباحث عادة إلى الإحباط وإلى أداء غير جيد، كما أن تضيق مجال البحث إلى حد كبير يحد من إمكانية إطلاع الباحث على مصادر أخرى كان يمكن يستفيد أن منها فى تصميم بحثه.
- نطالب باحثينا بنقل المعلومات الببليوجرافية بطريقة صحيحة ودقيقة، لأن عكس ذلك يصعب من عملية الحصول والرجوع إلى المصادر مرة أخرى أو حتى عدم النجاح فى ذلك.
- من الأخطاء الشائعة كذلك وندعو باحثينا إلى تجنبها، مسألة تسجيل قدر كبير من المعلومات فقد يدل ذلك على أن الباحث لم يمتلك بعد تصوراً لمشروع بحثه، أو أنه غير قادر على التمييز بين المعلومات المهمة المفيدة وتلك غير المهمة وغير المفيدة لمشروع بحثه.
- وأخيراً ننصح بعدم استخدام طريقة البحث عن المترادفات أو الكلمات والعناوين القريبة من موضوع البحث أثناء عملية مراجعة الأدبيات.

- ونتمى هذه الإرشادات والنصائح فى شأن عرض الدراسات السابقة بالتأكد على ضرورة وأهمية ولزوم إنهاء هذا العرض بتبيان الفائدة التى استقاها الباحث من عملية المراجعة وتحديد مجال هذه الافادة فى إختيار العنوان، المشكلة البحثية، المنهجية، مجتمع التطبيق، العينة... إلخ، وفوق ذلك وقبله تبرير وتفسير الإقدام على إعداد الدراسة المقترحة خاصة فى جانب إختلافها عن الدراسات السابقة، أو أنها ستناقش الموضوع من بُعد آخر أو تكمله أو ما إلى ذلك.

ولا نتفق مع من يقترح أن يتضمن الختام لعرض الدراسات السابقة تلخيصاً لنقاط الضعف فى تلك الدراسات، إذ نعتقد أن هذا ليس من شأن الباحث خاصة إذا كان مقدماً على إعداد رسالة ماجستير فلن يكون هذا فى مقدوره، فضلاً عن أن هذه الدراسات السابقة - خاصة إذا كانت رسالة أو أطروحة علمية - مرت بعملیات إقتراح وتسجيل وإعداد وإشراف ومناقشة ثم منح الدرجة، ثم يجىء باحث بعد كل هذا ليعرض لنواح قصور قد لا تكون موجودة حقيقة أو ليست على هذا النحو والخلاصة هنا أننا لا نوافق على هذا العمل التقديرى.

ساساً: الإطار النظرى/ المفاهيمى

الإطار النظرى

هو ذلك النموذج الذهنى لكيفية تعيين العلاقات بين عدد من العوامل والمتغيرات التى حددها الباحث ورأى أنها مهمة للمشكلة البحثية، وتظهر تلك العلاقات بطريقة منطقية من خلال مراجعة وتلخيص وعرض الدراسات السابقة فى مجال المشكلة البحثية والتى عرضنا لها توا.

والإطار النظرى هو الخلفية النظرية- العلمية التى يقوم الباحث من خلالها بتقديم ومناقشة مشكلته البحثية سواء كان ذلك نظرية، قانون، نموذج معرفى Paradigm، نموذج تحليلى Model، أو مبدأ علمى يتعلق بالموضوع.

وتبرز أهمية الإطار النظرى فى معرفة التراث العلمى لمن سبق من الباحثين والعلماء فى مجال التخصص ومن ثم إضافة شىء جديد إلى هذا التراث.

الإطار النظرى كذلك هو بناء متكامل من الأفكار والمفاهيم النظرية يودى كل منها إلى الآخر وتربط بينها جميعاً رابطة واحدة تتمثل فى علاقتها السببية بالبحث الذى يمثل هذا البناء إطاراً له وتعتبر الدقة فى بناء الأطر النظرية من المسائل الحاكمة فى العلوم الإجتماعية طالما أن منهجية البحث وطبيعة معلوماته ونوعية فروضه تتوقف عليه وتتصل به سلباً أو إيجاباً.

ومن ثم نؤكد على أن الإطار النظرى هو الأساس الذى يبني عليه البحث، حيث هو شبكة من العلاقات بين المتغيرات التى لها صلة بالمشكلة البحثية طورت ونميت ووضعت وخطط لها خلال مراحل سابقة من الملاحظة والمقابلات وتلخيص الدراسات السابقة.

ويتضمن الإطار النظرى:

- تحديد وتسمية المتغيرات ذات العلاقة بالبحث بدقة.
- علاقات المتغيرات المختلفة بعضها ببعض.
- توضيح طبيعة هذه العلاقات إن كانت سلبية أم إيجابية.
- شرح واضح لأسباب توقع وجود هذه العلاقات.
- رسم توضيحي لهذا الإطار النظرى، ما أمكن.

ونوجه باحثينا إلى مسألة مهمة تتعلق بالمادة العلمية التى اعتقد الباحث انها ستفيده ثم اكتشف عدم علاقتها بالموضوع الذى يبحثه، حيث يجنح بعض الباحثين إلى إدراج ذلك فى الإطار النظرى لبحثهم ظناً منهم أن عدم الاستفادة منها يعد إهداراً لوقتهم الذى قضوه فى جمعها، أو لتضخيم الإطار نفسه معتقدين أن ذلك يعد مؤشراً على بذلهم جهداً كبيراً فى هذا الصدد أو أن فائدة تضمينها فى الإطار النظرى تغلب على فائدة قرارهم تركها، ونقول لهم ان إقحام مثل هذه المادة العلمية دون مبرر ضمن الإطار النظرى لن يخدم الإطار أو البحث ككل بل سيمثل إساءة. وننبه كذلك إلى أهمية وحيوية أن يضع الباحث دائماً المشكلة البحثية نصب عينيه ومن ثم يجب عليه الربط والتحليل والتفسير لما يجده فى الإطار النظرى بهذه المشكلة البحثية، وعدم الانتباه لذلك يجعل عرض الإطار النظرى مجرد عملية تجميع لما قاله المفكرون والمنظرون حول موضوع البحث، وربما يصبح ذلك تكراراً لعرض الدراسات السابقة، كما أنه يجعل بعض الدراسات تتشابه إلى حد كبير فى أطرها النظرية.

الإطار المفاهيمى

سبق أن أشرنا إلى أن المفاهيم مصطلحات فنية تهدف إلى وجود لغة مشتركة بين الباحثين المعنيين بقضية ذاتها.

ومن ثم يتطلب الأمر توافر إطار مفاهيمى- فى كل بحث- يوضح المطلحات المركبة والغامضة والملتبسة أساساً.

وفى هذا السياق يعرف الإطار المفاهيمى بأنه نظام متماسك يشتمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف وأساليب العلم المتصل بموضوع الرسالة أو الأطروحة. ويعتبر الإطار المفاهيمى ضرورياً لما يلى:

- هو أساس منطقى للتوصل إلى مجموعة متنسقة من الفروض والمبادئ والمعايير.
- يعتبر أساساً منطقياً للنهوض بالتطبيق العملى من خلال تقديم المبادئ والمعايير المعمول بها حالياً وإستبعاد أى ممارسة غير منطقية، كما يساهم فى تضيق شقة الاختلاف فى الممارسات العملية.
- المواجهة المنطقية والسريعة لعدة قضايا فكرية أو تطبيقية قد تستجد فى المستقبل.

وفي قسمنا (الإدارة العامة) نتوقع من باحثينا طرح إطار نظرى لدراستهم فى أطروحة الدكتوراه ونقبل فى رسائل الماجستير الاكتفاء بتقديم إطار مفاهيمى.

سابعاً: الخاتمة: النتائج والتوصيات

المقصود بالنتائج فى خاتمة الرسالة أو الأطروحة هو ما يتوصل إليه الباحث من تحليل المعلومات والبيانات التى حصل عليها من المصادر المختلفة لتحقيق أهداف بحثه. ومن الضرورى أن ترتبط النتائج بالفروض والتساؤلات البحثية بحيث تظهر نتائج كل فرض أو تساؤل. ويقوم الباحث بعرض نتائجه بطرق عديدة منها الطريقة الوصفية ومنها الجداول والأشكال والرسوم البيانية، مع التأكيد على عدم تكرار عرض النتيجة المعينة مع إستخدام الجداول والأشكال كلما أمكن ذلك، تلافياً للملل الذى ينتج عن القراءة النثرية المطولة مما يفقد البحث جزءاً من قيمته.

أما المعلومات العامة، والبيانات ذات الطبيعة الخاصة، والإشارات لعلاقات رياضية أو غيرها كأساس لبعض الأساليب التحليلية المستخدمة فى البحث، فهذه كلما تعرض بطريقة وصفية ويفضل فصلها فى المرفقات إذا كانت مطولة أو بالهوامش إذا كانت مختصرة. وعادة ما تستخدم الأشكال الجدولية فى عرض البيانات الكمية الخاصة بنتائج البحث ويتوقع أن يعرض الجدول بياناً متكاملأً وواضحاً ومفهوماً بدون أن يضطر القارئ لطرح كثير من الاستفسارات لإستيعابه.

ومن الناحية المنهجية فإن النتائج تعرض بأسلوبين متكاملين الأول هو تلخيص نتائج كل فصل من فصول البحث فى نهايته، والهدف من ذلك هو بلورة ما يتوصل إليه الباحث من نتائج بطريقة مرحلية عن كل فصل يعرضه فى رسالته أو أطروحته، بالإضافة إلى أن عرض ملخص نتائج أى فصل يعتبر تمهيداً وصلة ربط وتنسيق بالفصل التالى مباشرة مما يساعد على ترابط العرض وسهولة المتابعة والتحليل، فضلاً عن أن ذلك يتيح إمكانية تقييم الجهد البحثى عن كل فصل على حدة من خلال نتائج التحليل فيه، أما الأسلوب الثانى فى عرض النتائج فهو إيرادها فى نهاية الرسالة أو الأطروحة بطريقة شاملة تغطى نتائج كل فصل من فصول البحث، ويلاحظ أن طريقة العرض فى هذه الحالة لا تكون مجرد سرد مسلسل لعدد النتائج كما وردت فى ختام الفصل، وإنما تعرض فى إطار متداخل لتوضيح المؤشرات المستنتجة من هذه النتائج عند ربطها بعضها ببعض كبعض متكامل أو كموضوع واحد هو موضوع البحث. أى أن العرض فى هذه الحالة يكون نتيجة ربط النتائج الفرعية بعضها مع بعض وإبراز ما ينتج عن هذا الربط من مؤشرات على مستوى البحث إجمالاً. وأهم من ذلك الربط بين نتائج الدراسة النظرية ومخرجات الدراسة الميدانية.

وبصفة عامة نوصى باحثينا بالتدقيق فى كتابة الخاتمة فيما يتعلق بعدد الصفحات وفقاً لحجم الرسالة أو الأطروحة ومحتوياتها بحيث لا يكون هناك إطالة مملة ولا اختصار مخل،

فربما يفضل القراءة الإقتصار في مرحلة ما على قراءة الإطار العام للدراسة ثم ينتقلون مباشرة إلى الخاتمة وأحياناً مروراً بخلاصات الفصول.

.. أما عن التوصيات فهي تحتاج من باحثينا إلى قدر أكبر من التركيز والانتقاء والتدقيق فليست المسألة شكلية أو بنود الدراسة يجب استيفائه فحسب، بل ربما يستفيد منها القارئ خاصة لو كان صانعاً للقرار ، فضلاً عن الباحثين الزملاء الذين قد يجدون في بعض التوصيات مجالاً للحصول على مشكلة بحثية يعالجونها في رسائلهم أو أطروحاتهم المقترحة. وعلى الباحث هنا أن يتأكد من أن التوصيات تغطي العناصر الأساسية في بحثه، كما يتأكد من أن كل توصيه لها ما يبررها أو يدعمها من المنطق، وإن كنا نوصي بعدم الإسهاب في شرح المبررات في عرض التوصيات حيث يكون قد سبق للباحث ذلك في فصول دراسته، وعلى الباحث أن يسأل نفسه عدة أسئلة للتأكد من سلامة توصياته:

هل هناك عدد كاف وجيد من المبررات لكل توصية ؟ هل التوصيات عامة على ضوء المبررات المتاحة؟ وهل يجب تحديدها أو ربطها في حدود تطبيقات معينة ؟ وهل تم إسقاط أى مبرر ضعيف من شأنه إضعاف التوصية في حالة وجوده؟ وأخيراً هل إمكانيات تطبيق التوصيات عملياً متاحة وبشكل ملموس أم لا ؟

بمعنى آخر نتمنى على باحثينا أن يقدموا - قدر طاقاتهم وطموحاتهم- التوصيات في شكل خطط عمل، بمعنى صياغة منطوق التوصية وكيفية تنفيذها ونقلها إلى حيز الواقع، وأن لا يقتصر العرض على نصائح من قبيل: يجب وينبغي ومن المهم توجيه الإهتمام إلى كذا وكذا وما شابه.

كذلك من الممكن للباحث أن يبرز بعض النقاط في توصياته والتي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، على أن يبين هو ذلك مشيراً إلى أن نطاق بحثه لا يمتد ليشمل تلك النقاط، إلا أنه يرى أنها في حاجة إلى البحث والدراسة.

هذا ولا يجب أن تتضمن التوصيات موضوعات جديدة لم تكن قد طرحت في البحث ذاته ولا بد أن تعتمد التوصيات على بيانات ومعلومات معروضة بالكامل داخل المتن.

ولا يجب أن يصل الباحث إلى مستوى التوصل إلى توصيات تغطي الجانب النظري في البحث إذا ما كان هذا الجانب هو مجرد عرض للنظريات الموجودة في كثير من المراجع والتي تعتبر فقط كمدخل تمهيدى للبحث، أو أنها سوف تخضع للتطبيق العملي، وفي هذه الحالة فإن جهد الباحث لا يتعدى الجهد التجميعي للكتابات في موضوع بحثه وإعادة عرضها بشكل ملخص ومن ثم فهي لا تمثل إضافة عملية صالحة لاستخلاص نتائج وإصدار توصيات عنها في البحث.

وسيكون الأمر مخالفاً لذلك بالطبع بالنسبة للبحوث النظرية أو البحوث المكتبية حيث يكون موضوع البحث أصلاً موضوعاً نظرياً والمتوقع من الباحث التوصل إلى نتائج وتوصيات محددة ضمن هذا الإطار النظري.

ثامناً: التوثيق

الهدف الأساسى من الهوامش هو إعطاء القارىء توثيقاً مريحاً لدعم الحقائق الواردة في الصفحة التى تظهر فيها، وتُمكنه - إذا أراد- من أن يتحدى عبارات المصدر الأصيلى أو إذا رغب في قراءة متقدمة.

وننبه في بداية الحديث عن الهوامش إلى أن البيانات المعترف بها لا يجب أن تسجل في هذه الهوامش، كذلك ننبه إلى أن أى حقائق أو بيانات أو مقولات أو نتائج أو آراء تشير جديلاً أو تشككاً أو تكون محلاً للخلاف لا بد وأن يذكر مصدرها في الهوامش.

ومن المهم أيضاً أن ننصح باحثينا بعدم الإفراط في الكتابة في الهوامش ونؤكد لهم أن مثل هذا الإفراط لا يعد إطلاقاً ميزة بل ربما العكس هو الصحيح إذ نراه نوعاً من التزيد أو استعراض العضلات أو التظاهر، ونصر على أنه لا يجب إطلاقاً أن يتحول الهامش إلى متن. ونفصل بعض الشئ.

(١) مسئولية الباحث عن الهوامش.

● الأمانة العلمية: إن أول مسئولية على الباحث في استخدام الهوامش هي الأمانة العلمية، سواء بعدم إهمال الإشارة للمرجع الذى يستخدم في كتاباته أو عن نقل حرفى أو مع بعض التصرف في الكلمات المنقولة، أو بالإشارة للمرجع في جزء فقط مما استخدمه وتجاهل باقي الأجزاء الأخرى المستخدمة سواء بالنقل الحرفى أو النقل مع تغيير الألفاظ، ومخالفة الأمانة العلمية في هذا الصدد تعنى ارتكاب جريمة سرقة مع سبق الإصرار والترصد والتبجح. وقد يصل التبجح، إلى مداه عندما تقع السرقة علانية ومن أحد الأساتذة أعضاء لجان فحص الرسائل العلمية!!!

إن إخفاء المرجع الأصيلى في النصوص الواردة بالبحث لن تقلل من شأن هذا المرجع لأنه عملياً موجود في تاريخ سابق وثابت بالدليل المادى أسبقيته في عرض الأفكار المنقولة منه، ومن ناحية أخرى فإن إيضاح المرجع لا يقلل من شأن الباحث بل على العكس من ذلك فإنه يكون قد راعى الأصول الأخلاقية في الأمانة العلمية في البحث وأثرى بحثه بمناقشة آراء الآخرين من المشهود لهم بالكفاءة في موضوع البحث، وأوضح أنه قد بذل جهداً كبيراً في البحث والاطلاع بقراءة العديد من المراجع الهامة في البحث. وعموماً فإن الإخلال بالأمانة العلمية في هذا الصدد يشير إلى أن الباحث ليس لديه ما يقدمه وتعوزه القدرة على البحث والأمانة في العرض.

● مناقشة النصوص والآراء: يعتقد بعض الباحثين خطأ أن مسئوليتهم البحثية تنتهى بمجرد الإشارة إلى صاحب النص المنقول أو الرأى المستخلص، ففى ذلك استيفاء للجانب الشكلى والخاص بالأمانة العلمية، إلا أن مسئولية الباحث تتعدى مجرد النقل أو الإشارة للمرجع إلى مناقشة ذلك النص وإبداء رأيه فيه ومقارنته بالآراء الأخرى المغايرة إن أمكن، ويجب أن يفهم الباحث أن نقل أحد النصوص من مرجع معين مثل تعريف شئ ما أو خلافه دون

تعقيب عليه من جانبه لا يعفيه من مسئولية الدفاع عن هذا النص عند سؤاله أو مناقشته بواسطة لجنة الحكم، لأن عدم التعقيب على النص المنقول سواء بالرفض أو القبول سوف يفسر على أنه قبول بدليل عدم اعتراض الباحث عليه ومناقشته له والوقوف عند حد الإشارة إليه في البحث، بمعنى أن الباحث سوف يصبح مسئولاً عن النص المنقول كأنه هو شخصياً صاحبه وسيكون مطلوباً منه الدفاع عنه باعتباره موافقاً عليها.

ويستتبع ذلك بالضرورة فهم النصوص والآراء المنقولة من المراجع لأن الباحث حين استشهادها يدرك بالضرورة معناها ومفهومها وإلا ما كان أشار إليها بل ينقلها نقلاً حرفياً وكاملاً في بحثه، فإذا نقل الباحث مثلاً معادلة رياضية تستخدم في مجال معين من المجالات لا بد أن يكون فاهماً لها ومكوناتها ولا بد أن يظهر ذلك من خلال مناقشته فيها، ومرة أخرى لا يمكن للباحث هنا أن يحيل مسئولية هذه المعادلة على صاحب المرجع الذي نقلت منه المعادلة إذا إتضح مثلاً أنها خاطئة علمياً أو غير كاملة أو غير ذلك، إلا إذا كان البحث قد درس المعادلة ووجدها معيبة وأشار في ذلك في بحثه كنوع من النقد لصاحب هذه المعادلة.

● النقل الحرفي من المراجع: يجب أن يكون النقل الحرفي للنصوص quotation ضمن إطار محدد لا بديل فيه عن ذلك كنقل القوانين والمعادلات والتعريفات والنصوص التي يضيع معناها إذا لم تنقل حرفياً.

وفي حالة النقل الحرفي فإن على الباحث أن يتقيد بنقل النص تماماً كما ورد في المرجع الأصلي، بما فيه من إشارات وعلامات ومسافات وفواصل وأحجام الحروف ووضع الخطوط تحت الكلمات والأقواس وغيرها، دون اجتهاد من الباحث، وحتى في حالة وجود خطأ في النص المنقول أصلاً ينقله كما هو على أن يتبع الكلمة الخطأ بتعبير (كما وردت).

(٢) كتابة الهوامش

أولاً: حالة الهوامش باللغة العربية

- إذا كانت الإحالة إلى كتاب يتم ما يلي في الهامش تحت الخط غير الكامل الذي يرسم من اليمين: (رقم الإحالة)، اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بولد)، مكان النشر: دار النشر، رقم الطبعة (إن وجدت)، تاريخ النشر، الصفحة أو الصفحات المستخدمة.
مثال:

د. أحمد رشيد، الإصلاح الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٥. أو ص ص ١٣-١٧.

- إذا استعان الباحث بأكثر من كتاب للدكتور أحمد رشيد فإنه في أول مرة يذكر فيها تكتب البيانات كاملة أما بعد ذلك فيكتفى بالاسم، العنوان ثم، مرجع سبق ذكره، ص كذا أو ص ص كذا إلى كذا (مرجع سبق ذكره تكون بولد).

- إذا استفاد الباحث من نفس المرجع في الإحالة الثانية مباشرة نكتب هكذا: المرجع السابق ص كذا أو ص ص كذا إلى كذا، (والمرجع السابق تكتب بولد).

- لو الإحالة بعد إحالات أخرى فاصلة يكتب، د. أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص كذا أو ص ص كذا وكذا، ولو تكررت مراجعه يكتب في كل مرة الاسم، بداية عنوان الكتاب، مرجع سبق ذكره(تكون بولد طبعاً كما اتفقنا).
- إذا لم يوجد تاريخ للنشر تكتب (د.ت) أى دون تاريخ.
- إذا لم يوجد بيان الناشر نكتب (د.ن) أى دون ناشر.
- إذا كانت الإحالة لكتاب ألفه إثنان يكتب الإسمان ثم عنوان الكتاب وباقي البيانات كما سبق وقلنا، وهكذا د. أحمد رشيد، د. عطية حسين أفندى، مقدمة في
- إذا كان المؤلفون أكثر من إثنين نكتب الإسم الأول وفقاً للموجود على الغلاف وتبعه بكلمة وآخرون. مثال: د. أحمد رشيد وآخرون، الإدارة العامة...
- إذا كان المرجع محرراً نكتب بين قوسين (محرر) بعد الأسم هكذا: مثال: د. أحمد رشيد (محرر)، إعادة اختراع الحكومة ...

وبطبيعة الحال إذا كان هناك محرران نكتب: د. أحمد رشيد، د. عطية حسين أفندى (محرران)،

...

ونفس الحالة لو أكثر من اثنين: د. أحمد رشيد وآخرون (محررون)، الإدارة العامة من منظور...

- طبعاً التنسيق مهم للغاية فعلى سبيل المثال لا يصح أن ينتهى السطر ص فقط أو ص ص ثم تأتى الأرقام فى بداية السطر الثانى، أو أن تنتهى بيانات المرجع بدون وضع نقطة تفيد الإنتهاء.
- فيما يتعلق بالإحالة إلى مقال فى دورية فإنه بعد اسم الكاتب يكتب عنوان المقال أو البحث ثم اسم الدورية (بولد) ورقم الجزء والعدد والتاريخ، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المستخدمة، ونشير هنا إلى أنه فى قائمة المراجع نكتب صفحات المقال كما ورد بالدورية.

ثانياً: حالة الهوامش باللغة الإنجليزية

١. اسم المؤلف يكتب بالطريقة العادية. مثال: Peter F. Drucker
٢. عنوان الكتاب (بولد)
٣. عنوان المقالة بين قوسين.
٤. اسم المجلة (بولد) مثال: PAR (Public Administration Review)
٥. المرجع السابق {Ibid.} وهى اختصار لكلمة {Ibidem} أى المرجع السابق باللاتينية.
٦. المرجع السابق نفس الصفحة {Idem} وأيضاً تكتب {Id}
٧. مرجع سبق ذكره {Op.cit} وهى إختصار للكلمة اللاتينية {Oper Citato} بمعنى مرجع سبق ذكره.
٨. مرجع سبق ذكره نفس الصفحة {loc.cit.} وهى اختصار للكلمة اللاتينية {Loco Citato} ومعناها نفس المكان.
٩. {P.} و {PP.3-9} و {PP.3 and 6}
١٠. الأرقام من اليمين مثل المراجع باللغة العربية.

١١. (و) تكتب and وليس العلامة الدالة على ذلك.

١٢. loc.cit., Op.cit., Ibid., كلها بولد.

١٣. في حالة وجود اثنين من المؤلفين يكتب اسمهما هكذا على سبيل المثال:

Charles F. Bonser and James Garner, public Policy,.....

١٤. في حالة تعدد المؤلفين وزيادتهم عن اثنين يكتب اسم الأول وبعده el al

على سبيل المثال: Charles F. Bonser et al., Public ,.....

أو Chales F. Bonser and Others ,.....

١٥. لو محرر للكتاب يكون Charles F. Bonser(ed.)

أكثر من محرر Charles F. Bonser and James Garner (eds.) ,.....

وطبعاً أكثر من اثنين أيضاً (eds)

١٦. عنوان البحث كما عنوان الكتاب

يكتب أول حرف في كل كلمة من العنوان بحروف كبيرة Capital letters فيما عدا and, in أما باقي

حروف الكلمات فتكتب Small letters .

(٣) التوثيق : قائمة الكتب

يعد الباحث في نهاية بحثه قائمة بمختلف المراجع التي اطلع عليها لأغراض البحث مرتبة على حسب التسلسل الأبجدي، والقاعدة في التسلسل الخاص بالمراجع باللغة الأجنبية: البدء باسم العائلة أو الجد وليس اسم الباحث شخصياً، وبذلك فإن التسلسل الأبجدي سيكون مرتبطاً باسم العائلة أساساً. أما بالنسبة للمراجع باللغة العربية فإن البعض قد درج على تسلسلها باستخدام نفس الأسلوب الذي لا تتفق معه إطلاقاً لأن الوضع في بلادنا العربية يختلف عن الدول الأجنبية، فطريقة التسمية لدينا ذاتية في العادة ومن هنا فلا معنى لتسلسل المراجع باللغة العربية حسب اسم العائلة، خاصة وأن الأمر لا يهم المجتمع الأجنبي في شيء فلا مجال لقارئ أجنبي ليقرأ هذا المرجع ويواجهه أي نوع من اللبس في تداخل الأسماء. هذا ويستخدم الباحث- في حالة المراجع باللغة الإنجليزية- الاسم الشخصي في الهوامش أما في قائمة المراجع يلزم أن ترتب على أساس من اسم العائلة. ومن المفهوم طبعاً أن تسلسل عرض المراجع لا بد وأن يفصل المراجع باللغة العربية في قائمة مستقلة عن قائمة المراجع باللغة الأجنبية وفي الحالتين فإن عرض المراجع لا بد أن يفصل بينها وفقاً للطبيعة على النحو التالي:

قائمة المراجع:

ثانياً : باللغة الإنجليزية	أولاً : باللغة العربية
A. Books	(أ) الكتب (١) (٢) (٣) (٤)
B. Periodicals	(ب) الدوريات (١) (٢) (٣) (٤)
C. Theses and Dissertations	(ج) الرسائل والأطروحات العلمية (١) (٢) (٣)
D. Researches and Studies	(٤)
E. Others	(د) الأبحاث والندوات والمؤتمرات (هـ) المواقع على شبكة الأنترنت (و) أخرى

- إذا كانت هناك وثائق مهمة يصعب الحصول عليها وتمكن الباحث من ذلك فإنها توضع في أول بند من بنود قائمة المراجع وقبل الكتب.
- وهنا يجب أن نشير إلى نقطة هامة وهي أن كثير من الباحثين يعتمد إلى حصر أكبر حشد من المراجع في قائمة المراجع حتى تلك التي لم يشر إليها داخل البحث أي التي قرأها الباحث لأغراض البحث ولكنه لم يضطر للإشارة إليها بشكل أو آخر في المتن أو الهامش، كما هو الحال خاصة بالنسبة لمرحلة القراءة السابقة لكتابة البحث والتي يهتم فيها بالاطلاع على الخلفية النظرية الخاصة بالموضوع.
- وبصفة عامة فإنه ليس هناك ما يمنع الباحث من حصر جميع ما يطلع عليه- لاثباتها- من مراجع لأغراض الدراسة سواء التي أشار إليها داخل البحث أو لم يشر باعتبار أن ذلك يساعد أي قارئ مهتم بالموضوع وفروعه في تحديد مختلف المراجع التي تتناول الموضوع والفروع، فهذه واحدة من مساهمات الباحث ومسئوليته تجاه غيره من الباحثين ، هذا خلاف أن الحصر الشامل يحفظ حقه في إثبات حجم القراءات التي قام بها لأغراض البحث وهو أمر مطلوب وأساسى في تقييم البحث.
- ولكن من جهة أخرى فإن الباحث يجب أن يميز ويختار من المراجع التي يطلع عليها تلك التي لها وزن وقيمة ملموسة، فليس كل ما يطلع عليه الباحث يكون كذلك، وهي مسألة تقديرية متروكة للباحث، وعليه أن يعلم أنه في نهاية الأمر وبصرف النظر عما إنتهت اليه قائمة المراجع فإنه يعد مسئولاً عن كل مرجع ورد بها، وسيكون مسئولاً عن إيضاح كل ما قرأه في كل مرجع ويمكن مطالبة الباحثين بكتابة أرقام الصفحات التي اطلعوا عليها في كل مرجع لضمان جدية الباحثين في حصر المراجع.

- إذا تعددت المراجع بالنسبة لمؤلف واحد منفرد فإنها تثبت وترتب زمنياً من الأقدم إلى الأحدث.
- نكتب اسم المؤلف - في الحالة السابقة - كاملاً وبعده باقي بيانات المرجع، في المرجع التالي نضع --- تدل على أن المؤلف هو نفسه في المرجع السابق مباشرة في القائمة.
- نكرر قاعدة كتابة عنوان الكتاب، اسم المجلة أو الدورية، عنوان المؤتمر أو الندوة، رسالة ماجستير غير منشورة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلها بولد وليس اسم المؤلف أو عنوان المقال أو عنوان الرسالة أو الأطروحة أو الورقة البحثية... إلخ
- ترقيم المراجع مهم للغاية لأنه يعطى القارئ فكرة واضحة عن عدد المراجع التي استخدمها الباحث واستفاد منها، وكل تصنيف له الترقيم الخاص به بدءاً بالكتب تنتهي مثلاً عند رقم (١٥) وتبدأ بالدوريات رقم (١) وهكذا أبحاث في المؤتمرات والندوات وأيضاً فيما يتعلق بالرسائل العلمية... إلخ، كل تصنيف له ترقيمه الخاص به يبدأ بأول مصدر في التصنيف وينتهي بآخرها.
- ونفس الأمر - بطبيعة الحال - بالنسبة للمراجع باللغة الأجنبية سواء من حيث (البولد) أو الترقيم أو كتابة أسماء مؤلفين لهم أكثر من مرجع.
- الكتاب المحرر يدخل ضمن قائمة الكتب، ويكتب بالطريقة المتعارف عليها مع زيادة (محرر) أو (محررون)، المهم هنا تأكيد أن الدراسات المنشورة ضمن كتاب محرر وإستخدامها الباحث تكتب في الهوامش ويكون عنوان الكتاب المحرر (بولد) وليس الدراسة، في قائمة المراجع يدرج الكتاب المحرر فقط وليس الدراسات المستخدمة منه، بما يعنى الإحالة للدراسة أو الدراسات في الهامش لكن في القائمة يذكر الكتاب فقط وعيب كبير بل مخالفة لو ذكر الباحث الدراسات في قائمة المراجع في أى مكان لزيادة العدد أو الاستعراض.

تاسعاً: (منهج) دراسة الحالة

- .. يعنى (منهج) دراسة الحالة بدراسة وحدة واحدة (سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو منظمة أو مجتمعاً محلياً أو نظاماً سياسياً بأكمله) خلال فترة معينة (سواء كانت مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو كانت جميع المراحل التي مرت بها هذه الوحدة أو الحالة) دراسة متعمقة كلية مستفيضة بغية الوصول إلى فهم أعمق لها وعمل نوع من التعميمات بالنسبة للوحدة المدروسة والوحدات المشابهة لها.
- .. ويرى البعض أن دراسة الحالة ليست منهجاً وإنما وسيلة، ونرى أنها منهج إذ أن دراسة الحالة طريق معينة تؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة بغض النظر عن كيفية جمع البيانات، إنها منهج.
- .. وتبرز أهمية هذا المنهج بشكل خاص باعتباره يساعد في الحصول على المعلومات الأساسية التي يمكن الإستفادة منها في تخطيط الدراسات الرئيسية في العلوم الإجتماعية وذلك

لأنه يوفر البيانات والمعلومات المتعمقة المطلوبة، ويبين المتغيرات والتفاعلات التي يتطلبها دراستها، كما أن توافر مثل هذه المعلومات يقود في معظم الأحوال إلى التوسع في مجال البحث والتطرق لبحوث جديدة وتكوين فرضيات لدراسات أخرى في المستقبل.

.. والمنطق الذي يقوم عليه منهج دراسة الحالة هو مراعاة الاحتفاظ بالطابع المترابط

المتكامل لأي من الموضوعات أو الظواهر التي يتناولها الباحث.

ويتطلب استخدام منهج دراسة الحالة إتباع الخطوات التالية:

- اختيار الحالة أو الحالات موضع الدراسة.
- جمع كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة الظواهر والأبعاد المتعلقة بهذه الحالة أو الحالات.
- التشخيص الأولي للمشكلة وأسبابها ووضع الفرضيات التي تقود لحل هذه المشكلة أو تفسير الظاهرة.
- اقتراح الحلول الخاصة لهذه المشكلة وتقييمها واختيار أفضلها.
- تنفيذ الحل المقترح مع مراعاة المتابعة المستمرة له وتقييمه وإدخال التعديلات اللازمة.
- .. ويتسم منهج دراسة الحالة بمجموعة من السمات الأساسية من أهمها:
 - التركيز على وحدة واحدة، وإن شملت الدراسة عدداً من الوحدات فإنها تدرس كل منها على إنفراد.
 - الوحدة الصغيرة، والتي قد تعتبر حالة قائمة بذاتها في إحدى الدراسات، يمكن أن تكون جزءاً من حالة في دراسة أخرى.
 - يعتبر منهج دراسة الحالة منهجاً ديناميكياً يعتمد على تتبع الظاهرة أو الحالة موضع الدراسة عبر الزمن.
 - الإهتمام بالموقف الكلي للحالة موضع الدراسة ومختلف العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيه.
 - يسعى منهج دراسة الحالة إلى تكامل المعرفة وذلك لأنه يعتمد على أكثر من أداة من أدوات البحث العلمي.
 - يعتبر منهج دراسة الحالة طريقة مناسبة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات المختلفة.
- ..ويستخدم منهج دراسة الحالة في الحالات الآتية:
 - دراسة الموقف أو المواقف المختلفة دراسة تفصيلية متعمقة في مجالها الإجتماعي ومحيطها الثقافي.
 - دراسة التاريخ التطوري لظاهرة أو موقف لوحدة سلوك معينة.
 - منهج دراسة الحالة وسيلة فعالة لدراسة المشكلات الاقتصادية، الإجتماعية، الإدارية والسياسية... الخ.

- منهج دراسة الحالة طريقة تحليلية استكشافية للعوامل المتداخلة والمتشابكة التي تؤثر في الموضوع.
 - التعمق في دراسة الظاهرة وعدم الإكتفاء بالوصف الخارجى أو الظاهرى للموقف أو الظاهرة.
 - الاهتمام بالموقف الكلى والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذى يحتويها على أساس أن الجزئيات لا تعدو أن تكون مجرد جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية.
 - منهج دراسة الحالة أحد أساليب البحث الوصفى ومن ثم فإنه يعد مصدراً للفرضيات التي تستدعى التحقق والاختبار عن طريق المزيد من المساهدة والملاحظة.
- ويذكر المتخصصون عدداً من المثالب في شأن استخدام منهج دراسة الحالة، أهمها:
- عدم إمكانية تعميم النتائج التي يصل إليها الباحث عن طريق دراسة الحالة إلا إذا تكررت الدراسة على حالات مختلفة وأمكن ان تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث.
 - التشكيك في ثقة البيانات ودقتها إذ أن منهج دراسة الحالة يعطى فرصة أكبر للتحيز وإقحام المعتقدات الشخصية للباحث سواء عند إختيار العينة (وحدات الدراسة) أو عند تحليل البيانات وتفسير النتائج التي يتم الحصول عليها.
 - وجود بعض الحالات الشاذة التي لا يمكن تعميمها لأنها لا تمثل المجتمع ككل.
 - التكاليف الباهظة لعملية إجراء المقابلات وإستيفاء البيانات.

عاشراً: النموذج التحليلي

ساعدت فكرة استخدام النموذج التحليلي Model داخل إطار الدراسات التجريبية على تحديد بؤرة الاهتمام البحثي بشكل يساعده إلى حد كبير على إستبعاد العناصر غير المهمة داخل إطار المشكلة البحثية.

كما ساعدت أيضاً على تحديد كيفية مخاطبة الظاهرة موضع الدراسة من جانب الباحثين واكتشاف الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأهداف الأساسية للبحث.

ويمكن تعريف النموذج التحليلي بأنه بنية أو هيكل Structure يحتوى على مجموعة من المتغيرات بينها مجموعة من العلاقات المحددة لها، تماثل المتغيرات القائمة في الحياة الواقعية التي يشير إليها النموذج، ومن ثم يمكن إستخدامه كمرشد لدراسة تلك الحياة وكأداة لفهم أحداثها وتفسير سيرها وانتظامها وبالتالي التنبؤ بالأحداث قبل وقوعها في إطار مجموعة من الشروط المحددة ضمناً، وهي مع بقاء الأمور الأخرى على ما هي عليه، بمعنى آخر يعنى النموذج وضع تصميم مبسط مؤهل لتفسير واقع ما، وهو يعطى صورة تجريدية لهذا الواقع موضعاً طبيعة المعطيات والتفاعلات.

وتتمثل الفلسفة الأساسية لعمل النمذجة في محاكاة عمل الأنساق من خلالها تصويرها في نماذج تجريدية تعكس آلية عملها وتبين خصائصها الرئيسية.

ويقسم بعض الكتاب هذه النماذج إلى نماذج مادية وأخرى صورية، تتشكل الأولى من خلال شكل مشابه مع أبنية معروفة موجودة في الواقع، ويميز البعض في هذه النماذج المادية بين النماذج الميكانيكية وفيه تشبه العملية الإجتماعية بآلية ميكانيكية، فمثلاً يمكن إستخدام الشكل الهرمي للحديث عن التدرج الإجتماعي أو وجود طبقات، والنماذج العضوية التى تشبه كيفية أداء المجتمع لوظائفه بالكائن الحي، وهو يؤكد على فكرة " التساند العضوى " و "الاعتماد المتبادل" بين الأفراد والمنظمات والجماعات..... الخ.

أما النماذج الصورية فلا يلجأ فيها مقدموها إلى التمثيل والمقارنة بالواقع، لكنها - مثل النماذج الرياضية - تقدم تمثيلاً عددياً لهذا الواقع وتقيم علاقات رقمية ويعبر عنها بدوال رياضية.

ويتم بناء النموذج المادى من الواقع الذى يمثله من خلال عدة خطوات أو مراحل يمكن إبرازها في خمس:

١. مرحلة ملاحظة الواقع وجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة المراد عمل النموذج لها.
 ٢. إستخدام البيانات والمعلومات التى تم جمعها عن الظاهرة في عمل نموذج أولى لها على ضوء تلك البيانات والمعلومات.
 ٣. التحقق من صحة ذلك النموذج الأول بتطبيقه على حالات قائمة في الواقع.
 ٤. إعادة صياغة النموذج وإدخال التعديلات اللازمة عليه في ضوء ما أثبتته تطبيق النموذج على الحالات الموجودة في الواقع.
 ٥. إستخدام النموذج في الإسترشاد به وتفسير الواقع أو التنبؤ بأحداثه.
- ومع مرور الزمن تدخل تعديلات على النموذج بما يجعله أكثر فائدة وتمثيلاً للواقع الجديد.

وتقييم النماذج يعتمد بصفة أساسية على مسألتين: الأولى هى قدرته على دراسة الواقع وتفسيره ومن ثم التنبؤ، والثانية هى التماثل بين النموذج والواقع الذى يمثله .
وحقيقة موضوع التماثل هذا ليس مسألة سهلة كما يعتقد البعض وذلك لعدة أسباب:
- الواقع الإدارى (وارتباطه الشديد بالواقع الاجتماعى والسياسى) على درجة عالية من التعقيد والتداخل، ومن هنا فإن عمل نموذج لتمثيل ذلك الواقع بتعقيده وتشابكه من الأمور الصعبة إلا بعد عمل نوع من التبسيط لذلك الواقع.

- إدراك هذا الواقع ليس عملية آلية وإنما عملية ذاتية أى تتعلق برؤية الباحث الخاصة متأثراً في ذلك بمصالحه وقيمه ومعتقداته.. ومن ثم تؤثر عملية الإدراك هذه على النموذج الذى يتم بناؤه مما يجعله يختلف من باحث لآخر.

- يبني النموذج على أساس إطار مرجعى معين يتبناه الباحث ويؤثر ذلك بالطبع على نقاط التركيز فى النموذج مما قد يجعله بعيداً عن الواقع.

بعد كل ذلك عزيزى الباحث أستحلفك بالله وأسالك هل ما تقوم به أنت وزملاؤك من إقحام فكرة (كلمة) النموذج التحليلى فى دراساتكم أمر صحى وصحيح؟ وهل قمت بمراجعة مثل هذا (النموذج) الذى يكون قد أقحم بتشويه وتحريف فى رسالة نوقشت ومنحت الدرجة لزميل لك أو زميلة.

أعزائى الباحثين

نحن نسعى إلى تطوير أبحاثكم لتصبح أكثر رصانة، كما قدمت فى صدر هذه الصفحات فلنركن إلى المنهاجية العلمية السليمة، ولنبتعد عن الحشر أو الديكور أو التزييف بما لا يستقيم ولا يتسق ولا يفيد.

حادى عشر: حجم الرسالة أو الأطروحة

من المعلوم طبعاً أنه لا يوجد تحديد نموذجي لعدد فصول الرسالة أو الأطروحة لتغطية كافة العناصر والأبعاد من إطار عام ثم مقدمات الفصول وتمهيدات المباحث ومتن الفصول والمباحث ذاتها والخاتمة وقائمة المراجع والملاحق، كما أنه لا يوجد تحديد نمطى نموذجي لعدد صفحات كل عنصر فيها ومن ثم إجمالي عدد الصفحات.

على أن ذلك لا يمكن أن نعهده مبرراً مقنعاً لظاهرة باتت واسعة الانتشار لدرجة أنها أصبحت تأخذ شكل سباق فى حجم الرسالة أو الأطروحة وهو أمر يتنافى مع أصول البحث العلمى إبتداءً وتاماً، فليست العبرة بالكم وإنما بالكيف، لا يشغلنى قدر المعلومات وحشوها وتسجيلها بقدر ما أعنى بتحليل الباحث وإبداء وجهة نظره وموقفه العلمى، ونؤكد دائماً أن المقياس هو توظيف المادة العلمية والإستفادة منها وليس رصدها وجمعها وتضخيم المتن بها.

والحق أقول - من واقع التجربة الشخصية والمعاشية - أن هذا العيب وذلك المثلث لا يحمل مسؤوليته الباحث وحده إذ هناك جانب من المسئولية يجب أن يوضع فى مكانه الصحيح وهو - بصراحة كاشفة - يقع على عائق بعض الزملاء المشرفين على هذه الرسائل والأطروحات أنفسهم إذ يرون - خطأ - أن كبر الحجم هنا يعد مؤشراً على مقدار الجهد المبذول من الباحث ومن ثم الجهد المبذول فى الإشراف، ومنهم من انتقلت هذه الفكرة إلى الباحثين وإلا ما أجاز أستاذ مشرف رسالة أو أطروحة لتخرج فى حجم لا يراه مناسباً، وما أكثر ما أجيئ من رسائل أو أطروحات لها حجم يفوق أضعافاً

مضاعفة ما كان يجب أن يكون عليه، ناهيك عن الضغوط التي يمارسها بعض الباحثين عاطفياً على الأساتذة المشرفين بقبول تلك الأحجام إنطلاقاً من تقدير الوقت والجهد الذي بذل في الإعداد وتجميع المادة وأنه خسارة ألا تدمج كلها، وأن عملية إعادة الهيكلة ستضيع وقتاً وهناك قيد على فترة التسجيل ، وما إلى ذلك من مبررات نشاهدها ونعايشها تصل إلى حد الاستعطاف، ولا أعفى نفس إنطلاقاً من مثلها أو أدعى الكمال.

هذا وقد حددت إدارة كليتنا العريضة حجم رسالة الماجستير ليتراوح بين ١٢٠-١٥٠ صفحة، وحجم أطروحة الدكتوراه من ١٥٠-٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط، بواقع ٢٥٠ كلمة في الصفحة الواحدة بما في ذلك الهوامش والحواشي.

كما حددت حجم صفحات الملاحق بما لا يزيد إنطلاقاً عن ١٠٠ صفحة (وهو رقم أراه هائلاً يجب النزول به كثيراً) فإن زادت يخصص لها مجلد مستقل عن متن الرسالة أو الأطروحة، بذات المواصفات المتعلقة بالمتن.

ثاني عشر: دليل موجز للباحث الذكي

أعتقد أعزائي الباحثين أنكم توافقونني على أن الشعار الواجب رفعه الآن هو أن نعمل بذكاء أكبر work smarter لا بشقاء أكثر work harder .

ومن هنا أقدم لكم بعض المواصفات العامة للباحث الذكي، أيأ كان موضوع دراسته، ونترك بعضاً من المواصفات لتتوقف على طبيعة مجال البحث وظروفه ومتطلباته.

(١) المواصفات العامة

● فيما يتعلق بالقراءة وهي من المتطلبات الجوهرية في البحث عموماً يكون مطلوباً من الباحث:

- الرغبة في القراءة لتغطية كل احتياجات الإطلاع اللازمة للبحث لفترات زمنية طويلة دون كلل أو ملل تنتهي مع الإنتهاء من إعداد هذا البحث.
- القدرة على القراءة، والقدرة هنا تتمثل في السرعة في القراءة الواعية، كما تتمثل في كفاءة إستخلاص الأفكار من المادة المقروءة، كما تتمثل في مهارة تحصيل الأفكار بدون الحاجة إلى القراءة التفصيلية ، وأخيراً تضم هذه القدرة كذلك حاسة الباحث في التمييز وتحديد الأجزاء المهمة المفيدة لبحثه التي يجب التعمق فيها وتلك غير المهمة أو غير المفيدة بدرجة كافية فلا يضيع وقته فيها.
- الدراية بمصادر المعلومات والفهارس المكتبية وكيفية قراءتها والتعرف على المراجع ومواقع الشبكة العنكبوتية المفيدة والمتصلة بمجال بحثه، ونعنى بذلك حداً أدنى من المعرفة بهذه الأمور تسمح للباحث بسرعة الحركة وعدم الاعتماد

الكلي على أمناء المكتبات في هذا الشأن، فالباحث المتميز يقضي وقتاً طويلاً بين صفحات المراجع وداخل المكتبات فليس أقل من أن يعرف أصول ومكونات الحركة بداخلها.

وأشهد هنا أن مكتبة كليتنا- الإقتصاد والعلوم السياسية - تضم مجموعة من الشابات والشبان الأمناء المثقفين الجادين المخلصين في أداء أعمالهم والذين يقدمون مساعداتهم بكل ترحاب وسعة صدر وكفاءة للمتريدين على المكتبة، سواء قسم الكتب أو مكتبة الدراسات العليا والدوريات، ويسعدني أن أقدم لهم هنا التحية والتقدير.

■ فيما يتعلق بالكتابة

وهي مشكلة المشاكل بالنسبة لكثير من الباحثين، حتى العلماء منهم فالعمل شيء والقدرة على الكتابة شيء آخر وكثيراً ما نقرأ لعلماء كتباً غير مفهومة ليس بسبب صعوبة العلم ذاته - فالقارئ عالم زميل - وإنما لفشل الكاتب في الكتابة بطريقة متسلسلة ومرتبطة ومنظمة ومنمقة ومتراصة وواضحة. إن الكاتب الناجح هو الذي يكتب ليقراً الآخرين (من مستوى معين موجه إليه الكتاب) والقدرة على الكتابة لا تتوافر لكل باحث، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه القدرة فطرية أم تأتي بالتعلم، فإن المهم هو أنها شرط أساسي في الباحث لكي يستطيع أن ينقل أفكاره ونتائج أبحاثه بطريقة سهلة وإلا فلا قيمة لبحثه، ويرتبط بالقدرة على الكتابة القدرة على التلخيص إذ يكون على الباحث صياغة ما يقرؤه في صفحات عديدة وربما في كتاب أو عدة كتب في عدد قليل من السطور. والحقيقة أنه برغم أن هناك أصولاً معينة وقواعد تحكم خطوات البحث العلمي ومراحله التي يجب أن يلتزم بها الباحث وكذلك الأدوات والأساليب التي يجب إتباعها في حالات معينة في تنفيذ البحث (مثل أنواع وحجم العينات واستخدامات الاستقصاءات أو إجراء المقابلات الشخصية الخ...) وهي كلها أصول كتبت فيها كتب كثيرة ويمكن لكل باحث علمي الإطلاع عليها ودراستها، وأحياناً يلزم إمتحان الباحثين فيها بنجاح، إلا أننا نعتقد أن الإمام بطرق البحث وأصوله، والنجاح في الاختبارات الخاصة به لا يعد نوعاً من الضمان لإمكانية اعتبار الباحث ما يمكن أن نطلق عليه باحثاً من الدرجة الأولى أو باحثاً ممتازاً، ولا نريد الدخول هنا في جدل حول تصنيفات الباحثين، وإن كان يمكن القول أن الباحث العادي هو الباحث الملم بالحد الأدنى من القواعد والأصول العلمية اللازمة لإجراء البحث وكتابته، أما الباحث المتميز فهو يمتاز بسمتين أساسيتين أولاهما إلمامه الكامل بكل قواعد وأصول البحث العلمي، وثانيتهما توافر عنصر "موهبة البحث" أو الموهبة البحثية أو الحس البحثي فيه. فنحن نعتقد أن جزءاً من القدرة على البحث - والتي تشمل جميع مراحل وأساليب البحث وكتابته ومناقشته - ينبع من موهبة البحث، وهذه لا يتعلمها الباحثون ولن يجدوها في

الكتب والمراجع، ولا يمكن تدريسها لهم ما لم يكن لديهم من الأصل الاستعداد الذي يتم تنميته من خلال التعلم والتوجيه والترشيد ممن تتوافر فيهم هذه الموهبة. وبرغم أن عنصر الموهبة في البحث يظهر في كل مرحلة من مراحل إعداده بدءاً من اختيار الموضوع، إلا أننا نعتقد أنه يظهر أساساً في مرحلة كتابة وعرض ومناقشة البحث لأنه في هذه المرحلة، بخلاف المراحل السابقة التي يمكن أن يهتدي فيها الباحث بقواعد وأدوات علمية متاحة ومعروفة، سيجد نفسه أمام تحدٍ صعب واختبار أصعب في كيفية الكتابة وأسلوب العرض والمناقشة دون ما قواعد محددة بذاتها بحيث يختار الباحث واحدة منها لاستخدامها. والباحث في مرحلة الكتابة يعرض شخصيته بالدرجة الأولى، وفي ذلك أحد أهم مقاييس اختبار قدرة الباحث وتقييمه.

والحقيقة أن شخصية الباحث يمكن أن تتكشف ولا بد أن تتكشف وتنعكس في البحث حتى في الجزء الخاص بالقواعد العلمية المعروفة والتي تحكم مراحل وأدوات إجراء البحث وذلك لأن هناك عدد من الجوانب التي وإن كانت قد خضعت للتحليل والكتابة بواسطة أساتذة طرائق البحث، إلا أنه تتعدد بشأنها الآراء، بما يعنى عدم الإتفاق وظهور اتجاهات مختلفة لكن ليست متناقضة بطبيعة الحال.

• فيما يتعلق باللغة

هي عنصر فرعي ينبثق جزئياً من العنصرين السابقين ذلك أن التمكن من اللغة يسهل عملية القراءة على الباحث (باللغتين العربية والأجنبية) كما أنه يساعده على الكتابة بشكل سليم ومقبول. وبقدر ما تمتع اللغة السليمة الجيدة القارئ بقدر ما تثيره اللغة غير السليمة أو غير الجيدة. وبالنسبة للباحث باللغة الأجنبية تكون هذه اللغة مطلباً أساسياً فيه أما الباحث باللغة العربية فتكون اللغة العربية هي المطلب الجوهري، وبالنسبة لإجادته أو إلمامه باللغة الأجنبية فهذا يتوقف على متطلبات إطلاع على المراجع المكتوبة باللغة الأجنبية أو اتصاله بجهات أجنبية، وإن كانت المستجدات قد أصبحت تفرض تمتع الباحث بمستوى عالٍ من إجادة اللغة الإنجليزية على الأقل.

• فيما يتعلق بالمناقشة والنقد

من المطلوب في الباحث الجيد أن يكون على استعداد للمناقشة مع غيره من الزملاء والأساتذة والخبراء وغيرهم في الموضوعات المرتبطة ببحثه، وأن يتقبل النقد دون تزمّت كي يستفيد من كل الآراء في تصحيح مسار بحثه إذا تطلب الأمر ذلك. فالمناقشة والنقد مصدران من مصادر الحصول على المعلومات مثلها في ذلك مثل

الكتب والمراجع المختلفة فكيف يرضى الباحث بأن يفقد مصدراً ممكناً من مصادر المعلومات !!

• فيما يتعلق بالتعامل مع الغير

ما من باحث إلا وسيضطر للتعامل مع آخرين في بحثه سواء بالمكتبة أو بالمعمل أو بالجهات التي يجري فيها دراسته الميدانية وغيرها، وإذا كان الباحث صاحب مصلحة في إنهاء بحثه فإنه يجب أن تتوافر فيه القدرة على تكوين علاقات عامة جيدة مع الأطراف التي تهتمه في إجراء هذا البحث، والقدرة على التعامل معها بما يحقق مصلحته في النهاية. وأبسط مؤشر للتدليل على ذلك ما يواجهه الباحثون من صعوبات في جمع البيانات حتى ياتباع الإجراءات الرسمية المعتادة والمؤيدة للحصول على البيانات المطلوبة لصعوبات في الإقناع وفي التعامل مع الغير وفي طريقة الحديث معهم والالتقاء بهم، وكثيراً ما يتمكن الباحثون الذين تتوافر فيهم مزايا القدرة على التعامل مع الغير - كل على حسب شخصيته - من الحصول على ما يفيض عن حاجتهم من المعلومات حتى بدون الحاجة لسلوك الطريق الرسمي الضروري معهم.

هذا ويمكن قياس القدرات السابقة الإشارة إليها في الباحثين عن طريق تنظيم مقابلات واختبارات شفوية أو تحريرية لهم سابقة لإجازة قيامهم بالبحث العلمي.

(٢) متطلبات البحث

بالإضافة لتلك الشروط العامة فإن هناك متطلبات جوهرية يجب أن تتوافر

في الباحث كأساس هام لأدائه الوظيفة البحثية بنجاح ومن أهم تلك المتطلبات :

- الدافع للبحث : يجب أن يكون لدى الباحث دافع قوي للبحث وإلا فإنه لا جدوى من كونه هو بالطبيعة باحث ممتاز إذا لم يكن لديه دافع قوي لإجراء البحث واستغلال قدراته البحثية فيه، ويختلف الدافع على حسب الحالة، فقد يكون الدافع معنوياً (ترقية) أو مادياً (بحث بمقابل) أو معنوياً ومادياً في الوقت نفسه وبصرف النظر عن التفاصيل، فالقاعدة العامة هي ضرورة توافر دافع للبحث لديه.

- الاقتناع بالبحث ذاته : من الضروري أيضاً أن يقتنع الباحث بموضوع البحث الذي يقوم بإعداده وإلا فإن البحث سيأتي هزياً بصرف النظر عن جودة القدرات البحثية للباحث ووجود دافع قوي للبحث لديه.

- الإلمام بمجال البحث : من الطبيعي ألا يختار الباحث موضوعاً في مجال بعيد عن تخصصه أو درايته أو إلمامه. ويتدرج الأمر هنا من التخصص العام إلى التخصص الفرعي إلى التخصص الدقيق، ومن المفروض أن يختار الباحث موضوعاً يستهويه ويقدر عليه، والقدرة هنا ترتبط بالدراية، والدراية ترتبط بالتخصص.

ثالث عشر: تقييم الرسائل والأطروحات ومفهوم الإضافة العلمية

الحقيقة التي لا بد وأن نعترف بها دون خشية أو خجل أن هناك مشاكل تتعلق بطريقة منح الدرجات العلمية للباحثين لتعلقها وخضوعها لتأثير السلوك البيئي والاجتماعي بالإضافة - بطبيعة الحال- إلى المسائل العلمية، بمعنى أنه يتم أحياناً منح درجات في غير موقعها أو بدون استحقاق أو بتقدير مبالغ فيه، ويأتي ذلك بسبب مستوى كفاءة المشرف على الرسالة أو الأطروحة نفسه، ومدى إدراكه للجوانب السلبية في البحث أو تجاهل تطبيق المعايير المتعارف عليها، أو قلة العناية بقراءة الرسالة أو الأطروحة قبل تشكيل لجنة الحكم عليها، فضلاً عن تأثير العوامل والاعتبارات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي قد تؤدي إلى نوع من المجاملات في منح الدرجات العلمية.

ولهذه الأسباب- وغيرها- كان من المفيد إلى حد كبير العودة إلى نظام منح الدرجات العلمية بالتقدير وكان أكثر عدالة - في رأينا المتواضع- أن يجمع ذلك التقدير بين الدرجات التي يحصل عليها الباحث في المقررات الدراسية، التي توزع على فصلين دراسيين، والدرجة الخاصة بتقدير الرسالة أو الأطروحة، ذاتها ويصبح التقدير النهائي معبراً - إلى حد ملحوظ- عن مستوى الباحث ويقلل من التدخلات والتحييزات التي قد تقع.

وربما يناسب هنا الحديث عن بند هام من بنود تقييم الأطروحة العلمية وهو مفهوم "الإضافة العلمية".

بداية أقرر أنه من أشق وأصعب الأمور الحديث عن الإضافة العلمية والإنجاز الذي قام به الباحث، لأن مفهوم الإضافة العلمية لا يتمتع بالوضوح أو التحديد أو سهولة القياس بشكل موضوعي وكمي، كما أن هذا المفهوم سيختلف باختلاف أهداف الدراسة ونوعها والإمكانيات المتاحة وفترة إعدادها ومدى صعوبة الموضوع وحدائته أو تكراريتها، ومدى وفرة الكتابات العلمية المساعدة للباحث فضلاً عن إختلاف وجهات نظر الأساتذة والعلماء المتخصصين في معنى ومفهوم الإضافة العلمية.

ونؤكد في هذا السياق أن تقييم (الإضافة العلمية) في الأطروحة بالذات هو جزء من التقييم الشامل وليس كل التقييم.

كما أنه من المفيد أن نوضح هنا أن هناك فرق واضح بين تحقيق البحث للأهداف التي حددها وبين حجم الإضافة العلمية التي قدمها، ذلك لأن أهداف البحث لا تخضع لقيود تقديرية أو محددات شخصية حيث اتفق عليها منذ بداية التسجيل كأن يكون الهدف مثلاً دراسة أسباب أنتشار ظاهرة ما مثل (التراخي الإداري) في منظمة ما وأن يحقق الباحث هذا الهدف، وبين تقييم الجهد في هذا السبيل وإعتبار نتيجة البحث بمثابة إضافة علمية .

وعند الحديث عن الإضافة العلمية، وهي مسألة تقديرية من وجهة نظرنا، تواجهنا مشكلتان الأولى تتعلق بتقييم جودة الإضافة العلمية، والثانية تتعلق بتقييم حجم الإضافة العلمية ولكل من هذين العنصرين أهمية كبيرة في التقييم وذلك بالأخذ في الاعتبار فترة البحث

والإمكانيات المخصصة له ويرتبط عنصر الجودة بعمق الإضافة وأهميتها في حين يرتبط الحجم بكفاية الإضافة المحققة .

إن معنى كلمة (إضافة) هو استكمال نقص في موضوع ما أو تحديث إضافة سابقة فيه أو علاج مشكلة لا حل لها ضمن الكيان العلمى المتاح قبل البحث. والمفترض طبعاً أن تلك الإضافة تساوى ما بذل فيها من وقت وجهد وتكلفة وخلافه، وأنه ما كان يمكن التوصل إليها بدون البحث أصلاً والمفترض أيضاً أن تلك الإضافة تم اختبارها ومرفقة بالأدلة والبراهين المساندة والمؤيدة لها وطريقة التوصل إليها (أسلوب البحث).

ولا يعيب الإضافة العلمية أن تناقضها إضافة علمية من بحث آخر وذلك لسببين أولهما لعدم وجود الإضافة الجديدة عند تحقيق الإضافة الأولى وثانياً لاختلاف الظروف المحيطة بالبحث والإمكانيات المتاحة والإستفادة من التطور الذى يحدث فى العلم وفروعه وفى تطوير أساليب البحث بصفة عامة. وكما سبقت الإشارة فإن جودة وحجم الإضافة هى فى النهاية مسألة تقديرية حتى فيما بين المتخصصين فى الفرع الواحد من العلوم الإجتماعية الذى يقع البحث فى نطاقه.

رابع عشر: مواصفات البحث العلمى الرصين (رسالة ماجستير – أطروحة دكتوراه).

نبدأ بعرض هذه المواصفات إجمالاً ثم نفصل فى أهمها:

الإجمال

- الإعتماد على النفس فى الكتابة وعدم الإفراط فى الاقتباس أو النقل الحرفى.
- الأمانة العلمية.
- الموضوعية فى الكتابة.
- إستخدام المراجع والمصادر الحديثة.
- التسلسل فى الأفكار وحسن ربط الجمل.
- التركيز على تركيب الجمل القصيرة بدلاً من تلك الطويلة.
- الإلتزام بقواعد التوثيق فى الهوامش أو الحاشية.
- كتابة قائمة المراجع (البليوجرافيا) بالطريقة المتعارف عليها.
- الإبتعاد عن المغالاة فى الإقتباس من إنتاج الأستاذ المشرف.
- التوازن (وليس التساوى) بين الفصول والمباحث وإعطاء كل منها حقه.
- تطابق العنوان الرئيسى والعناوين الفرعية فى قائمة المحتويات مع الواردة بالمحتوى وكذلك الصفحات.
- التنسيق مهم فى الفوننتات، المسافات، العناوين الجانبية، ترتيب الصفحات والفواصل.
- الحرص على وحدة البحث بحيث يظل موضوعاً واحداً وليس بحثين أو موضوعين.

التفصيل

{1} الموضوعية والترتيب المنطقي والتناسب والوحدة.

من المهم مراعاة ما يلي:

- أن يكون العنوان معبراً بدقة عما يتم مناقشته في متن البحث وألا يكون مضللاً، وأن يتضمن محددات أو متغيرات حتى لا يكون مطاطاً أو فضفاضاً، وألا يكون طويلاً والمعيار هنا هو أن أى لفظ أو كلمة في العنوان تحذفها ويظل العنوان معبراً ومفهوماً، يعد لفظاً أو كلمة زائدة لا مبرر لها.
- تحديد ووضوح أهداف البحث بحيث يمكن تتبع الدراسة إلى نهايتها.
- ارتباط النتائج التي يتوصل إليها الباحث تمام الارتباط بالمقدمات والدلائل التي قدمت دون تحيز.. دون ترك معلومات مهمة...دون أخذ نصف الحقائق وترك النصف الآخر...
- وهذا يتطلب السيطرة إبتداءً على كل ما كتب عن الموضوع محل البحث والدراسة.
- مراعاة الترتيب المنطقي في الفصول والمباحث والنقاط الفرعية وال فقرات والجمل. بمعنى أن يكون النقل ممهداً بشكل منطقي- وليس مجرد إستخدام كلمات ربط عارضة- من فصل إلى فصل ومن مبحث إلى آخر ومن فكرة إلى فكرة ومن جملة إلى أخرى، ويتطلب ذلك عدم حشو المتن بكلام لا لزوم له، إن الترتيب يجب أن يحكمه التصاعد الدرامى للأفكار إبتداء من افتراضات البحث حتى الوصول إلى النتائج.
- تحقيق التناسب في حجم الفصول والمباحث بحيث لا يكون هناك فصل أكبر كثيراً من فصل آخر لأن معنى ذلك أن الفصل الكبير أو حتى المبحث الكبير يحوى أفكاراً يمكن تجزئتها. فالمعتاد أن تكون الفصول الأولى كبيرة حيث يجمع الباحث بيانات أكثر من اللازم حيث يكون متحمساً، فى حين يتم تجميع بيانات أقل من فى نهاية البحث أو نهاية الفصل، بالرغم من ضرورة إعطاء اهتمام ملائم لكل جزء.
- أن يكون البحث فى مجموعه وحدة واحدة وليس بحثين أو أكثر موضوعين مع بعضهما. ومما يساعد على ذلك واستمرارته الترتيب المنطقي بطبيعة الحال.

{2} الأمانة العلمية

هنا يجب أن يتصف البحث بما يلي:

- عدم ذكر أفكار الغير دون الإعتراف بحق صاحب هذه الأفكار، بمعنى ضرورة الإشارة إلى صاحب أى فكرة أو أى رأى فى متن البحث وفى الهامش. فأخذ أفكار الغير دون الإشارة إليها ليس من الأمانة العلمية، إذ هو سرقة علمية علنية.
- ذكر أسلوب الغير فى متن البحث على أنه أسلوب الباحث نفسه دون الإشارة لهذا الغير ... يعد كذلك مخالفة صريحة للأمانة العلمية.
- نقل أسلوب الغير بالنص الحرفى دون الإشارة بشكل ما إلى أن هذا النقل نقل حرفى يعد جريمة علمية، فهناك فرق بين نقل النصوص حرفياً وبين إعادة صياغة الأفكار، وأى خلط بينهما يوقع الفاعل فى إتهام "سرقة علمية" وعلى هذا يجب الإلتزام بالترقية الدقيقة بين النقل الحرفى وبين إعادة صياغة أفكار الغير بأسلوب الباحث نفسه.
- مراعاة الدقة فى كتابة الهوامش بحيث يمكن التعرف على المصدر والتوصل إليه، التوصل إلى اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومكان النشر واسم الناشر وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات.
- عدم "بتر النصوص أو الأفكار" أو التحيز – سواء بقصد أو بدون قصد- عند النقل الحرفى أو عند نقل الأفكار، وذلك عند نقل الأفكار أو إعادة صياغتها بأسلوب الباحث، فالشخص الذى يقول "ويل للمصلين" على أنها منقولة بالنص من القرآن الكريم شخص غير أمين لأنه بتر الآية، أى أنه لم يستكملها كلها. وتظهر أهمية الأمانة العلمية أيضاً عند فصل الفكرة من مجال ذكرها وأخذها بشكل مطلق دون معرفة الظروف أو الملابسات أو التحفظات التى وردت معها.
- من غير المرغوب الاعتماد على مجموعة معينة من المؤلفين الذين لديهم ميول خاصة أو مؤلفين مشهورين بعدم دقتهم وأمانتهم العلمية وكتابتهم التى تتصف بالدعائية فإن ذلك معناه التحيز بالرغم من أنه يأخذ شكل الدراسة الموضوعية.
- مطلوب عدم الإعتماد على مراجع قديمة إلا إذا كانت مراجع كلاسيكية مهمة أو مقالات نشرت فى ظروف معينة، أو الاعتماد على تصريحات حزبية أو مقالات فى الجرائد مكتوبة "للاستهلاك المحلى".
- لا يجب إطلاقاً ذكر مرجع فى قائمة المراجع لم يتم الإستعانة به فى البحث، حيث يجب أن تحوى القائمة تلك المراجع التى وردت فى الهوامش فقط، لأن وضع تلك المراجع التى لم تستخدم فى البحث فى قائمة المراجع فيه تضليلاً للقارئ، وهناك اختلاف واضح بين الباحثين فى هذا الشأن ولكل وجهة نظره التى تحترم.

{3} الشكل واللغة والقواعد

فى هذا الشأن يجب مراعاة ما يلى:

- الشكل العام للصفحات نمطى من حيث المسافات أعلى وأسفل ويمين وشمال الصفحة الواحدة، ومن حيث شكل عنوان صفحة البحث وأولى صفحات الفصول، وطريقة إدخال

النصوص الحرفية، وطريقة الإشارة في الهامش وترقيم الجداول والأشكال وترتيب الصفحات... إلخ.

- الدقة في اختيار الألفاظ بحيث تعبر عن المعنى المقصود فقط دون تهويل أو تهوين.
- البلاغة وحسن الصياغة في التراكيب اللغوية سواء في متن الرسالة ذاتها أو في عناوين والفصول والمباحث والعناوين الجانبية، (فإن تركيب أى من العناوين لا يمكن أن يكون مثل الكتابة العادية).
- يوصى البعض بعدم استخدام الضمائر الشخصية للباحث مثل (أنا ونحن) لأن ذلك يجعل البحث وجهة نظر شخصية وليس موضوعياً، والمكان الوحيد المصحح فيه باستخدام ضمير الباحث هو صفحة الشكر والتقدير فقط.
- عدم وجود أخطاء لغوية.. أخطاء في اللغة والقواعد والتراكيب اللغوية، وليس مقبولاً إلقاء اللوم على مكتب الطباعة، ولا بد من الاستعانة بمراجع لغوي يضبط صياغة البحث ويحقق قواعد اللغة ويحسن الأساليب المستخدمة.

خامس عشر: متفرقات

نورد فيما يلي بعض الملاحظات أو الإرشادات بشأن عدة مسائل متفرقة :

- نفضل أن تكون مقدمة البحث في الإطار العام مختصرة مباشرة تعبر عن الموضوع الذي ينوي الباحث التعامل معه وتمهد لبقية عناصر هذا الإطار مثل المشكلة البحثية، الأهمية والأهداف..... إلخ.
- وألا تتضمن أحكاماً قيمية أو أرقاماً وإحصاءات إلا لضرورة التقديم وبشرط إثبات المصادر في الهامش.
- وأن تكون الصياغة جيدة واضحة وسهلة والجمل صحيحة التركيب، وألا تتضمن أية صياغات أو أفكار أو جمل مكانها في العناصر التالية من الإطار العام مثل "تسعي الدراسة".... وسيستخدم الباحث، فهذا مكانه الأهداف، والمنهجية على سبيل المثال.
- لا ترقم صفحة الغلاف الأبيض. بطبيعة الحال. ولا صفحة الأهداء. مع إعتراضنا عليها. ولا صفحة الشكر والتقدير أو لجنة الحكم فوجود العنوان في الصفحة يلغي وظيفة الترقيم.
- معلوم طبعاً. ولكن نؤكد. أن قائمة المحتويات وقائمة الجداول وقائمة الأشكال تأخذ الحروف أ ب ج د..... ويبدأ الإطار العام للدراسة بصفحة رقم (١).
- في حالة تعدد الإشراف يكتب اسم عضو هيئة التدريس الأحدث يميناً والأقدم يساراً.
- في البند الأخير من الإطار العام "تنظيم الدراسة أو تقسيم الدراسة" لابد وأن تكون الصياغة معبرة عن مبررات تبني الباحث لهذا التقسيم دون غيره، وليس مجرد تكرار للعناوين الموجودة في قائمة المحتويات.

- يجب أن تعكس التساؤلات البحثية تقسيم البحث والعكس، بحيث تعبر أجزاء الرسالة أو الأطروحة عن التساؤلات البحثية المثارة.
- التأكيد على - خاصة في رسالة الماجستير - توضيح مجتمع الدراسة والعينة وكيفية اختيارها وأسباب اللجوء إلى الأساليب الإحصائية المختلفة دون غيرها.
- وهنا ننبه باحثينا إلى ضرورة أن يكونوا على وعي بهذه الأساليب ويختاروا منها ما يناسب البحث من حيث الطبيعة والأهداف، وعلى منفذ التحليل الكمي الإستجابة وليس العكس.
- نحبذ أن يذكر باحثونا في متن الدراسة اسم المؤلف أو الكاتب الأجنبي باللغة العربية وبعده اسمه بالكامل باللغة الانجليزية (أو غيرها إن وجدت). مثال: يري فيلسوف العلم "كون" Thomas "S.kuhn" أن
- كما أنصح باحثينا بضرورة متابعة إدارة الدراسات العليا للوقوف على الموضوعات التي سجلت حديثاً ومراجعة مكتبة الدراسات العليا بالكلية، وقبل ذلك وبعده الحرص على حضور حلقات سيمينار الرسائل العلمية بالقسم ومناقشات رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ليس في الإدارة العامة بل وفي غيرها من تخصصات الكلية المرتبطة بنا ارتباطاً وثيقاً وهى الإقتصاد - العلوم السياسية- والإحصاء.
- من المفيد جداً أن تراجع رسالتك أو أطروحتك بل وحتى خطة البحث التي تتقدم بها للتسجيل من قبل زميل لك وربما سابق عليك في هذا المضمار، فمهما راجعت أنت عملك لن تصل إلى الأخطاء والمثالب مثلما سيفعل هو .
- إذا قمت أنت بطباعة خطتك البحثية أو الرسالة (الأطروحة) فعليك قبل تسليمها إلى منسق السيمينار أو الأستاذ المشرف أن تحملها على (CD) وتتوجه إلى مكتب طباعة محترف ليضبط الطباعة ويحقق الإتساق ويوفر التنسيق، فكما قلنا الشكل مهم.
- وننصح . أخيراً . بتسجيل كافة التواريخ المتعلقة بالتسجيل بدءاً من تاريخ سيمينار الرسائل العلمية تاريخ إنعقاد مجلس القسم الذي أجاز الخطة البحثية ، تاريخ موافقة مجلس الكلية، وموافقة إدارة الدراسات العليا بالجامعة.

كلمة ختامية

أعزائي الباحثين

هذا ما وفقنى الله إليه لأقدمه لكم، وأعرف تماماً أن هناك كثير لم أوردته فالكمال لله وحده لكن ما يطمئننى هو ثقتى فى أن زملائى الأفاضل من أعضاء هيئة التدريس، وهم يراجعون أبحاثكم سيستكملون ما قد فاتنى.

وإذا كان كل ما تقدم صالحاً للأخذ به ومناسباً للتطبيق فى مجال إعداد البحوث العلمية فى كل العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإننى أتوجه فى هذه الخاتمة بكلمة للباحثين فى حقل الإدارة العامة، حيث أؤكد على أنه إذا كنا نردد باستمرار أن الإدارة العامة حقل بيني يفيد ويستفيد من مختلف العلوم الاجتماعية، وأننا فى نهاية الأمر نأخذ بالتعريف الذي طرحه الأستاذ الدكتور أحمد رشيد (يرحمه الله)، مؤسس قسم الإدارة العامة الذي نشرف بالعمل فيه، وهو أن الإدارة العامة كنشاط إداري هي العملية الإدارية التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات المكلفة بالتنفيذ المباشر للسياسات العامة، وأنها كعلم الحقل الذي يبحث فى وسائل التنفيذ الكفاء والفعال لهذه السياسات العامة فى ظل مساءلة مستمرة فإن هذا التعريف يلقي بظلاله وآثاره على الأبحاث العلمية فى مجال الإدارة العامة:

- الإدارة العامة عملية إدارية.
- هي عملية ديناميكية.
- تتم فى منظمات الجهاز الإدارى للدولة.
- تتوافر فيها سمات وطبيعة العلم إذ تعتمد على أسس علمية وفق منهج محدد بعيداً عن المصادفات أو النوايا الفردية، وتحكمها أسس وقوانين عامة لا تخضع للقيم غير الموضوعية، وأن جانب المهارات والقدرات الشخصية يكمن أساساً فى الدقة فى تحقيق المبادئ العلمية.

فإذا كان الأمر كذلك فبماذا نطالب باحثينا فى حقل الإدارة العامة ؟ لن نقول هنا أكثر من التأكيد على ما نرده دائماً، فنطالبهم بأن يحرصوا إذا كانت الرسالة أو الأطروحة فى نظرهم معزوفة قوية متناغمة متوافقة على أن تكون النغمة السائدة فى هذه المعزوفة هي نغمة الإدارة العامة، وإذا نظروا للرسالة أو الأطروحة على أنها لوحة فنية بديعة تسر الناظرين وتثير إعجابهم رسمتها يد باحث فنان درس وتعلم وفهم وأبدع فى المنهاجية العلمية، أن يكون اللون الغالب على هذه اللوحة هو لون الإدارة العامة. والله ولى التوفيق.

المراجع

١. د. حامد سوداي عطيه، دليل الباحثين في الإدارة والتنظيم، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م.
٢. د. سالم بن سعيد القحطاني وآخرون، منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات على SPSS) الرياض: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٧ م.
٣. د. سيد الهواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية: ماجستير- دكتوراه- بحوث، القاهرة: مكتبة عين شمس، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥ م.
٤. د. محمد عفيفى حموده، البحث العلمى: أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، القاهرة: مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، أكتوبر ١٩٨٣ م.
٥. د. حامد عبد الماجد قويسى، مدخل نظرى في منهجية البحث في علم السياسة: البحث في الظاهرة السياسية، الجزء الأول، القاهرة: د.ن، د.ت.
٦. د. فؤاد زكريا، التفكير العلمى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأعمال الفكرية، ٢٠٠١ م.
٧. د. كمال المنوفى، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت: وكالة المطبوعات، د.ت.
٨. د. عمار بوحوش، د. محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمى: أسس وأساليب، الأردن، الزرقاء: مكتبة المنار، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ- ١٩٨٩ م.
٩. د. عطية حسين أفندى، حقل الإدارة العامة: مسألة البناء النظرى، كتاب تحت الطبع، ٢٠١٢ م.
١٠. د. محمد رؤوف حامد، التفكير العلمى، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٧ م.